الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة:

لا شك فى أن العمالة الوافدة قد ساهمت فى عملية التنمية فى بعض البلدان فى زمن الطفرة ونقص الايدي العاملة الوطنية المؤهلة لتحقيق التنمية الشاملة غير أن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها العالم الثالث ونجاح التعليم والتدريب فى إنتاج أعداد متزايدة من الكوادر والايدي العاملة ذات مهارة وكفاءة عالية قادرة على المساهمة بفاعلية فى تحقيق أهداف التنمية الشاملة تستوجب تقليص الطلب على العمالة الوافدة وإستبدالها تدريجياً بعمالة محلية والحد من مشكلات وتأثيرات العمالة الوافدة على مجتمعات دول العمالة النامية وفى السودان بدأت العمالة الوافدة منذ التركية السابقة وإزدادت من قبائل غرب أفريقيا وأخدت العمالة الوافدة بعداً آخر بعد ظهور النفط وتشجيع الاستثمار وتعاظم المشاريع فى مجال الصناعة.

إن التحويلات النقدية للعمالة الوافدة الى بلدانها تمثل إستنزافاً للإحتياطي البلاد من النقد الأجنبي وقدمت مصادر التكوين الرأسمالي فى الاقتصاد الوطني حيث تتصف هذه العمالة بمعدل إدخارها العالي حيث تعمل على تكوين أكبر قدر من المدخرات خلال تواجدها فى البلاد وتمثل التحويلات النفطية نسبة مقدرة من الايرادات النفطية السنوية. فتحويلات العمالة تعد ثروة كبيرة ذات إتجاه واحد نحو الخارج وهذه التحويلات تسبب بطالة فإذا بقيت داخل الدولة لتحولت الى أرصدة وطنية تضاف الى البنود المخصصة فى الميزانية وتتيح الفرصة لخلق فرص عمل جديدة للمواطنين وكذلك يترتب على زيادة العمالة الوافدة زيادة العجز فى الميزان التجاري وزيادة الضغط على حساب الخدمات.

مشكلة البحث:

تمثل مشكلة البحث في وجود أعداد كبيرة من العمالة الاجنبية مما يترتب عليها فقدان لنقد الاجنبي بسبب تحويلات تلك العمالة وزيادة صرف الدولة على خدمات الصحة والتعليم والامن ومن الممكن وضع ضوابط على تلك التحويلات للاستفادة منها في مشاريع تنموية فالمشكلة تكمن في الكيفية التي يتم بها ذلك.

فروض البحث:

1/ توجد علاقة طردية بين التحويلات وميزان المدفوعات.

2/ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

3/ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حساب رأس المال وميزان المدفوعات.

أهمية البحث:

يشتمل البحث على أهمية علمية وتتمثل الأهمية العلمية في إثراء المكتبة بدراسة تتناول موضوع اثر تحويلات العمالة الاجنبية على ميزان المدفوعات في الفترة من 2002 – 2012 وذلك لقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كما أن الدراسة توفر مادة علمية للباحثين والدراسين في مجال الدراسة البينية فيما تشتمل الأهمية العملية في النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي معرفة أثر تحويلات العمالة الأجنبية على حساب الخدمات ومعرفة نشأة وتطور وأنواع العمالة الاجنبية واثر تحويلات العمالة الاجنبية في الوطن العربي وتحويلات العمالة الأجنبية للخارج وأثرها على ميزان المدفوعات.

منهج البحث:

أتبع البحث المنهج الإستقرائي والوصفي التحليلي الذي يتناول أثر تحويلات العمالة الأجنبية على ميزان المدفوعات إستناداً على التقارير والإحصاءات الرسمية والقوانين، الضوابط، المراجع الموثقة والكتب، البحوث، الدراسات السابقة، المواقع الإلكترونية.

أسئلة البحث:

1. هل أدت العمالة الوافدة إلى عجز فى ميزان المدفوعات؟
2. هل هنالك ضوابط على الأموال التى يتم تحويلها؟
3. هل هجرة الكفاءات السودانية للخارج من أسباب استقدام العمالة؟
4. هل العمالة الوافدة تمثل إستنزافاً لموارد البلاد بتحويلاتها الخارجية؟

محددات البحث:

من حيث المكان يشمل السودان.

من حيث الزمان فى الفترة من 2002-2012م.

منهج البحث:

إتبع البحث المنهج الإستقرائي الوصفي التحليلي الذي يتناول أثر العمالة الوافدة على ميزان المدفوعات إستناداً على المصادر الثانوية وهي التقارير والإحصاءات الرسمية والقوانين والضوابط والمراجع الموثقة والكتب والبحوث والدرسات السابقة.

هيكل البحث:

يتكون البحث من الإطار المنهجي والدراسات السابقة وتم تقسيم البحث إلي اربعة فصول وتم تقسيم الفصول إلي مباحث ويتكون الفصل الأول من مبحثين تناول المبحث الأول نشأة وتطور وأنواع العمالة الأجنبية في السودان وتناول المبحث الثاني العمالة الاجنبية في دول العالم.

وتناول الفصل الثاني أثر تحويلات العمالة الاجنبية على ميزان المدفوعات وتم تقسيمه إلي مبحثين تناول المبحث الأول أثر تحويلات العمالة الاجنبية على ميزان المدفوعات في الوطن العربي وافريقيا وتناول المبحث الثاني أثر التحويلات على الإقتصاد السوداني.

تناول الفصل الثالث أثر تحويلات العمالة الاجنبية على ميزان المدفوعات في السودان واحتوى على مبحثين تناول المبحث الأول مدخل عن التحويلات وتناول المبحث الثاني الاثر على ميزان المدفوعات.

تناول الفصل الرابع مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: بعنوان (العمالة الأجنبية فى السودان عبر القنوات الرسمية "1996-2000" للباحثة رقيه محجوب محمد بحث مقدم لنيل الزمالة بوحدة التدريب والتطوير الإداري بوزراة العمل والاصلاح الاداري نوفمبر 2007):

فروض الدراسة:

ماهي العوامل التى أدت إلى ظهور هذه المشكلة:

1. هل بسبب تقاعس العمال السودانيين؟
2. هل هجرة السودانيين إلى الخارج بأعداد هائلة أدت إلى وجود عمالة أجنبية؟
3. هل الحدود الممتدة للسودان ادت إلى دخول أعداد كبية من الأجانب؟
4. هل يتم حصر العمالة الأجنبية؟

نتائج الدراسة:

أهم النتائج التى توصلت لها هذه الدراسة:

إن الظروف السياسية والطبيعية فى بعض الدول المجاورة دفعت بالكثير من ابناء الجوار للجوء إلى السودان ساعد فى ذلك إمتدا حدوده ويدخل هؤلاء اللاجئين الى السودان مشكلين هجرة غير مشروعة يستعصي حلها.

إضافة إلى ذلك هجرة الكفاءات السودانية للخارج مخلفين وراءهم نقصاً فى الكودار المؤهلة والخبرات التى يبرزونها فى دول المهجر ولايعكسونها داخل الوطن فكل ذلك أحدث خللاً فى عرض القوى العاملة بالسودان فيما أتاح الفرصة للأجانب لمواجهة المواطنين فى كافة المجالات حتى تلك التى لا تحتاج لمهارة أو خبرة وعليه كان لزاماً على المسؤولين الزام كافة المخدمين فى كافة القطاعات التقييد بالقوانين المنظم لإستخدام الأجانب بالكيفية التى يتصدر منها الاقتصاد السوداني.

أهم التوصيات لهذه الدراسة:

1. إكمال النقص الحالي فى القوانين واللوائح المنظمة للوجود الأجنبي.
2. عدم إستخدام الأجانب فى المهن التى يمكن ان يؤديها سودانيين.

3. تطبيق الضوابط الأمنية يعزل اللاجئين فى معسكرات قريبة من حدود وطنهم الأصل خومنع تسربهم للمدن والعمل على عودتهم للوطن الأصل.
4. وجود عقد تدريب يلزم بموجبه المخدم بإرسال تقارير دورية كل ثلاثة أشهر عن سير عملية التدريب ويقوم مفتشي وزارة العمل بالتفتيش الدوري للتأكد من ملاءمة المعلومات ومتابعة نقل الخبرات والمهارات الاجنبية للمتدرب السوداني وربط ذلك بمدة زمنية محددة يتم بعدها سودنة الوظيفة.

الدراسة الثانية:

ذكرت دراسة اعدتها ادارة الدراسات والتكامل الاقتصادي بالامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ان تحويلات العمالة الاجنبية في دول الخليج الست مجتمعة تبلغ حاليا نحو 27 مليار دولار أميركي سنويا.

وأشارت الدراسة التي حملت عنوان «تحويلات العمالة الاجنبية في دول مجلس التعاون :محدداتها وآثارها الاقتصادية» إلى أن تحويلات العاملين الأجانب في المملكة العربية السعودية أكثر من 60 في المئة من اجمالي التحويلات أو (16) مليار دولار سنويا، في حين تمثل تحويلات العاملين في دولة الامارات العربية المتحدة نسبة 16 في المئة من الاجمالي أو (4) مليارات دولار سنويا، بينما يتوزع الباقي (7 مليارات دولار سنويا) على دول المجلس الأخرى.

وأظهرت الدراسة أن تحويلات العمالة تشكل نسبة عالية من موارد دول المجلس وتؤثر على اقتصادها بشكل ملحوظ، إذ يشكل التسرب الناتج عن هذه التحويلات ما نسبته 8في المئة من الناتج المحلي لدول المجلس سنويا، كما يعكس فشل الاسواق المصرفية والمالية في استقطاب هذه الأموال واستثمارها.

وأشارت الدراسة إلى أن تحويلات العمالة الاجنبية تؤثر على موازين مدفوعات دول المجلس تأثيرا ملموسا، إذ تشكل نزيفا مستمرا لتلك الموازين ولأرصدة دول المجلس من العملات الأجنبية. ففي الوقت الحاضر تؤدي تحويلات العمالة الأجنبية إلى تخفيض الفائض في الحساب الجاري بنسبة كبيرة تقدر بنحو 90 في المئة، إذ يبلغ فائض ميزان الحساب الجاري لمجمل دول المجلس نحو 30 مليار دولار سنويا. وبإضافة تحويلات العمالة التي تبلغ

نحو 27 مليار دولار سنويا فإن الفائض يمكن أن يصل إلى 57 مليار دولار بعد إضافة التحويلات، أي بزيادة نسبتها 90 في المئة.

ورأت الدراسة أن التحويلات الكبيرة التي ترسل من دول المجلس من دون أن يتم استثمارها محليا تشكل فرصة ضائعة للاستثمار.

ولا تقترح الدراسة وضع قيود على تحويلات العمال، إذ إن دول المجلس تؤمن بحرية تنقل رؤوس الأموال ومبادئ الاقتصاد الحر، إلا أنها تقترح تقديم الحوافز عن طريق تطوير أوعية ادخارية وأدوات استثمارية ملائمة لتشجيع العمال الأجانب على ادخار واستثمار جزء من مدخراتهم في الأجهزة المصرفية لدول المجلس، كما تدعو الدراسة إلى تشجيع العمال الأجانب على دعم الاقتصاد المحلي عن طريق اتباع إجراءات تساعد على زيادة إنفاق العمال الأجانب داخل دول المجلس.

الدراسة الثالثة: بعنوان (العمالة الأجنبية وأثرها على سوق العمل فى السودان قطاع الخدمات الصحية بولاية الخرطوم خلال الفترة "2001-2005م" عبد الله خضر وآخرون أكاديمية السودان للعلوم الإدارية برنامج الزمالة الدفعة (18) 2006-2007م

جاءت فرضية البحث كالآتي:

زيادة العمالة الأجنبية غير الماهرة أدت إلى زيادة البطالة الوطنية .

أهم النتائج التى توصل اليها البحث:

1. ان الدول المصدرة للعمالة تتميز بالكثافة السكانية العالية حيث أن معظم العمالة الوافدة إلى السودان من دول شرق وجنوب شرق آسيا وكذلك نسبة مقدرة من جمهورية مصر العربية وان عوامل الجذب تتمثل فى الراتب المجزي الذى يتقاضاه الأجنبي إضافة إلى قلة فرص العمل فى موطنهم.
2. التشوهات والإختلالات الواضحة فى سوق العمل فى السودان وغياب التنسيق بين الجهات ذات الصلة بإستقدام الأجانب أدى الى نمو الظاهرة وتزايدها بصورة ملحوظة بجانب عدم وجود سياسة الإستخدام مما إنعكس سلباً على سوق العمل فى السودان بفرص تنامي معدلات البطالة.
3. على الرغم من مواكبة التشريعات السودانية الخاصة حبالعمالة الأجنبية للمواثيق والاتفاقيات الدولية إلا أنها تفتقر للتطبيق السليم وتعرض للفروقات.

4. معظم الدول المستقبلية للعمالة الاجنبية تضع من التشريعات والضوابط الاتى تستهدف تامين وتفعيل النواحي الإجتماعية والاقتصادية لتلافي الآثار السالبة للعمالة الأجنبية الا ان هذه الشريحة تظل دائماً فى الوضع الضعيف الذي لا يمكنها من ممارسة أي تأثير على شروط وظروف عملها بل وتعجز من تأمين واحترام الشروط المتفق عليها فى العقد وهذه الوضعية تجعله مفضلاً على العامل الوطني الذى يحتمى غالباً بالقوانين والتشريعات الوطنية.

أهم التوصيات:

1. التوسع فى التدريب المهني خاصة فى مجال الكفاءات التى تفتقرها المراكز الموجودة حالياً وربط مخرجاتها بمتطلبات سوق العمل.
2. إعلاء قيمة العمل وثقافته وتعتبر سلوكيات العامل السوداني من خلال وسائل الإعلام المختلفة والجهات المتخصصة "الثقافة العمالية بالإضافة إلى المؤسسات الرئيسية المختفلة".
3. إخضاع وكالات الاستقدام لمزيد من الضوابط فى مجال عملها وإيقاف التصديق لمزيد من الوكالات وإيقاف الشركات الخاصة العاملة في مجال العمالة الاجنبية.
4. التحرك السريع لوضع الضوابط فى السياسات التى من شأنها الحد من إستقدام العمالة الاجنبية.

الورقة الاولى: الخميـــس 18 محـــرم 1422 هـــ 12 ابريل 2001 العدد 8171

تقرير: 100 مليار دولار تحويلات العمالة الآسيوية من دول الخليج خلال السنوات الخمس الماضية

القاهرة: «الشرق الأوسط»

واعتبرت المنظمة في ورقة عمل ناقشها مؤتمر العمل العربي الذي اختتم أعماله أخيرا في عمان، ان تزايد العمالة الآسيوية في أسواق العمل بالدول العربية لاسيما الخليجية يمثل استنزافاً مستمراً للموارد الاقتصادية لتلك الدول خاصة في ظل تحويلات العمالة الآسيوية الى بلدانها الأصلية والتي تجاوزت أكثر من 100 مليار دولار من الدول الخليجية خلال السنوات الخمس الأخيرة فقط، كما أكدت ان السعودية تتصدر قائمة الدول

المستقبلة للعمالة حيث تستوعب نحو 5.9 مليون عامل بواقع 3.4 مليون عامل آسيوي بنسبة 59 في المائة مقابل 2.5 مليون عامل عربي بنسبة 41 في المائة، موضحة ان العمالة الهندية تبلغ نحو 1.2 مليون عامل في سوق العمل السعودي تليها العمالة الباكستانية 750 ألف عامل مقابل 450 ألف عامل من الفلبين و446 ألف عامل من بنجلاديش ونحو 250 ألف عامل اندونيسي.

وحذرت المنظمة من تداعيات الاعتماد على العمالة الآسيوية، مشيرة الى آثار سلبية عديدة في هذا الصدد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والأمني منها تضخم الميزانيات المخصصة للانفاق الحكومي على الصحة والتعليم والاسكان والأمن والمواصلات والمياه والكهرباء. وكشفت المنظمة عن وجود مشكلات أمنية وسياسية لتزايد حجم العمالة الآسيوية داخل دول الخليج في مقدمتها التخوف من زيادة اعداد الوافدين في بعض المناطق عن الاعداد الحقيقية للمواطنين.

وتوقعت منظمة العمل ان يصل حجم القوى العاملة العربية عام 2010 الى نحو 123 مليون عامل بزيادة 33 مليون عامل، مشددة على ضرورة السعي لتوفير الاستثمارات اللازمة لاستيعاب هذه الزيادة لتجنب تضخم مشكلة البطالة في المستقبل، كما نوهت المنظمة الى اهمية التواصل مع العمالة العربية المهاجرة خارج حدود الوطن العربي خاصة في الدول الأوروبية نظراً لما يتعرض له هؤلاء المهاجرون من مضايقات وسياسات عنصرية.

الورقة الثانية: العمالة الوافدة تمثل 93% من سوق العمل في قطر، الأربعاء الموافق:2014/8/26م

المصدر : وكالات خارجية

ورقة عمل أمام المنتدى العالمي للهجرة والتنمية تكشف:

- تحويلات المقيمين بلغت 5.1 مليار دولار في 2007
- القانون والدستور القطري يكفلان الحماية الاقتصادية والاجتماعية للمقيمين
- سوق العمل القطرية تستقطب حوالي 71% من إجمالي السكان
- ضمان التطبيق الصارم والفعال لمختلف القوانين والمعاهدات أهم التحديات

الدوحة – الراية:

كشفت ورقة العمل القطرية التي ناقشها المنتدى العالمي الثالث للهجرة والتنمية الذي انعقد في العاصمة اليونانية أثينا عن نتائج إدماج السياسات المتعلقة بالعمالة الوافدة ضمن الاستراتيجيات التنموية في دولة قطر.

وأكدت الوثيقة إن سوق العمل القطرية تستقطب حوالي 71% من إجمالي السكان، تمثل العمالة الوافدة فيها ما يقارب 93% من إجمالي الناشطين اقتصادياً.

وأشارت الوثيقة الى ان تحويلات العمالة الوافدة في قطر بلغت نحو 5.1 مليار دولار أمريكي عام 2007 متضاعفة بحوالي 2.7 مرة عن مستواها سنة 2002، حين بلغت 1.9 مليار دولار أمريكي. وقد بلغ حجم التحويلات خلال السنوات الست الأخيرة أكثر من 20.3 مليار دولار أمريكي، مما يبرهن على العلاقات المتواصلة التي تقيمها العمالة الوافدة المقيمة في قطر مع مجتمعاتها الأصلية وقدرتها على الادخار.

وكشفت الوثيقة عن ان الهند وجمهورية مصر العربية أكثر الدول استفادة من هذه التحويلات، حيث بلغ حجم تحويلات عمالها حوالي 5 بلايين دولار أمريكي بين 2002 و2007 بما يعادل 20 %من إجمالي التحويلات المسجلة خلال نفس الفترة.

وتتناول الوثيقة جهود دولة قطر في دمج السياسات المتعلقة بالعمالة الوافدة (التعاقدية الموقته) ضمن سياساتها واستراتجياتها التنموية العامة والقطاعية.

واشارت الوثيقة الى مكانة العمالة الوافدة في التركيبة السكانية لدولة قطر ، حيث شهدت التركيبة الاجتماعية لدولة قطر، التي تتشابه في ميزاتها وامتداداتها مع التركيبة القبلية والاجتماعية لدول شبه الجزيرة العربية، منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات نوعية وكمية نتيجة لعدة عوامل خارجية وداخلية، من أبرزها اكتشاف النفط والبدء في تصديره .

واشارت الوثيقة الى إن سوق العمل القطرية تستقطب حوالي 71% من إجمالي السكان، تمثل العمالة الوافدة فيها ما يقارب 93% من إجمالي الناشطين اقتصادياً. وبالتالي، تمثل العمالة الوافدة بحجمها هذا المكون الأساسي للتركيبة السكانية والاجتماعية للمجتمع القطري وسوق العمل، لتصبح عنصراً حيوياً في تنميته ونشاطه وحتى في اقتصادياته وحركيته .

واكدت الوثيقة كفالة الحقوق الاقتصادية للعمالة الوافدة ، حيث تساهم العمالة الوافدة في التنمية الاقتصادية لدولة قطر، وتنمية مجتمعاتها الأصلية، وذلك عبر التواصل معها من خلال التحويلات النقدية للعمالة.

واشارت الدراسة الى مساهمة العمالة الوافدة في التنمية الاقتصادية لدولة قطر، غير أنها تساعد كذلك في تنمية مجتمعاتها الأصلية، وذلك عبر التواصل معها من خلال التحويلات النقدية للعمالة.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العمالة الاجنبية في السودان عبر القنوات الرسمية وتحويلات العمالة الاجنبية في دول مجلس التعاون والعمالة الاجنبية وأثرها على سوق العمل في السودان (قطاع الخدمات الصحية)، وتحويلات العمالة الاسيوية من دول الخليج بينما تناولت الدراسة االحالية أثر تحويلات العمالة الوافدة في ميزان المدفوعات في السودان (2002–2012م).

الفصل الأول

نشأة وتطور العمالة الوافدة

الفصل الأول

نشأة وتطور العمالة الوافدة

المبحث الاول : مفاهيم تختص بالقوى العاملة:

1/ العمل: يطلق على العمل البشرى وهو يشمل جميع المجهودات البدنية والذهنية التي يبذلها الانسان لتحقيق المنافع أو زيادتها ويشمل العمل كل جهد انساني مبذول بصورة مباشرة في عملية الإنتاج مهما كانت درجة ونوعية ذلك الجهد ويشمل كل عمل انساني سواء في مجال إنتاج السلع والخدمات ويشمل كل الأعمال الإنتاجية في مجالات النشاط الإقتصادي كالزراعة والصناعة وغيرها.[1]

2/ العامل: هو كل شخص طبيعي يعمل بمصلحة المنشاة أو تحت إدارتها أو اشرافها أو مقابل اجر ولو بعيد عن نظارتها[2]

3/ سوق العمل يعرف بأنه الآليه أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التي تتحدد من خلالها مستويات الاجور والتوظيف[3]

4/ المنافسة الكاملة:هى وجود عدد كبير من المشترين والبائعين لخدمة العمل بحيث لا تؤثر اجمالي الكمية التي تحصل عليها كل وحدة إنتاجية بمفردها على إجمالي الكمية المتبادلة في السوق[4]

5/ التوظيف الكامل: طبقاً للتعريف الكلاسيكي والكينزى هو عدم وجود بطالة اجبارية[5]

6/عرض العمل: هو عدد العمال القادرين على العمل والراغبين فيه خلال فترة معينة أو حجم القوى العاملة في المجتمع[6]

7/ الطلب على العمل: هو التشغيل غير الكامل حيث توجد ايدى عاملة قادرة على العمل وراغبة فيه ولكن لاتوجد فرص العمل التي تستطيع استيعابها[7]

---

[1] عبد العظيم سليمان المهل؛2007،اسس علم الإقتصاد ط3،الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،ص10.

[2]صفاء عبد اللطيف محمد البوني،2010،اثر العمالة الاجنبية على معدلات البطالة 1999-2008،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،رسالة ماجستير غير منشورة،ص2.

[3]نعمة الله نجيب إبراهيم2007-2002،نظرية إقتصادالعمل،مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الاسكندرية،ص15.

[4]نفس المرجع،ص93.

[5]نفس المرجع،ص196.

[6]د. منى الطحاوى 1984،إقتصاديات العمل،جامعة القاهرة مكتبة نهضة الشرق،ص12.

8/ العمالة المباشرة:هى التي تم خلقها في المشروعات التي شهدت الاستثمار[1]

9/ العمالة غير المباشرة:هى التي تم توفيرها في المشروعات الأخرى المتكاملة معها[2]

10/ القوى العاملة: يطلق مصطلح القوى العاملة على جميع الافراد العاملين أو الذين يرغبون في العمل باجر في اي وقت. فالذين لا يعملون باجر لكنهم يرغبون في العمل هم المتعطلين. أما الافراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل أو ينتظرون العودة لوظائفهم التي تم ايقافهم عنها بصفة مؤقتة فلا يعتبرون جزءا من القوى العاملة. وعليه فان اجمالي القوى العاملة يشمل العاملين والمتعطلين [3]

11/ الاجر: هو سعر خدمات عنصر العمل في الساعة الواحدة والاجر الاسمى هو مايدفع للعامل عن الساعة العمل بالاسعار الجارية[4]

12/ الاجنبى في القانون السوداني: يعرف الاجنبى في المادة (3) من قانون جوازات السفر والهجرة لسنة 1993 كالاتي ((الاجنبى يقصد به شخص غير سوداني)) فيما عرفت نفس المادة السوداني وقصد به اي شخص سوداني بالمعنى الوارد في قانون الجنسية السودانية لسنة 1993 والاجنبى وفقا لقواعد القانون الدولى العام يتمتع بحماية دولية (الحماية الدبلوماسية) ومن ثم يكون مركزة افضل حيث يمكن أن يتمتع الفرد خارج دولته بحماية دولية لحقوقة ويحرم هذه الحماية طالما هو موجود في حمى الدولة الام[4]

13/ ميزان المدفوعات: يمثل ميزان المدفوعات لاى دولة صافي التدفق النقدي يبنها وبين دول العالم الآخرى حيث يترتب على التبادل التجارى صادرا ووارداً سواء أكان سلعيا أم الاثنين معاً[5]

14/ رأس المال: ويقصد به مجموعة الاموال والارزاق التي سبق إنتاجها والتي تستخدم لزيادة إنتاجية العمل. إذا فهو يشتمل على كل ما يستعمل في الإنتاج دون أن يفقد صفته أو

---

[1] نفس المرجع ،ص34.
[2] نفس المرجع،ص103.
[3] نفس المكان.
[4] نفس المرجع،ص43.
[5] أ.د. خالد سر الختم وآخرون،العمالة الاجنبية في السودان، جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان،ص11.
[6] د. حمدي عبد العظيم،1986 السياسات المالية والنقدية في الميزان،الطبعةالأولى،مكتبة النهضة المصرية،ص117.

دون زوالة بمجرد استخدامه لفترة واحدة وبهذا المعنى فهو يتكون من مجموع الآلات وادوات العمل التي يستغلها المنتجون من اجل رفع إنتاجية العمل[1]

15/ التضخم: إن اصل كلمة تضخم هو ((ضخم)) اي كبير يشير إلى ارتفاع متواصل في الاسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلى على العرض الكلى ويؤثر ذلك على قيمة النقود خلال فترة زمنية محددة، ويتم حساب التضخم من الرقم القياسي المرجح لمناسيب الاسعار لمجموعة من السلع مرجحا باوزان تلك السلع خلال فترة زمنية محددة[2]

16/ التحويلات هي حاصل جمع تحويلات العمال وتعويضات العاملين وتحويلات المغتربين والمهاجرين في الخارج وعرف صندوق النقد الدولي عام 2010م تحويلات العمال هي التحويلات الخاصة الحالية من العمال المهاجرين الذين يعتبرون مقيمين في البلد المضيف إلى متلقين في بلدهم الاصلي.[3]

نشأة وتطور العمالة الوافدة:

بدأت حركة إنتقال القوى العاملة فى الوطن العربي عموماً بعد الحرب العالمية الثانية بالتحديد فى آواخر عقد الاربعينات القرن الماضى وبدأت تحركات القوى العاملة العربية من كل بلد الى اخر محدودة حتى نهاية عقد الخمسينات الماضى إلا أن هذه التحركات بدأت على نطاق واسع وواضحة المعالم منذ منتصف السبعينات وأصبحت تمثل ظاهرة جديدة فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية والعربية.[4]

عرف السودان الوجود الأجنبي منذ دخول العرب الى السودان حيث تسرب العرب جماعات أفراد الى بلاد البجا ومملكتى النوبة، المقرة وعلوة المسيحيتين سعياً وراء المرعي وطلباً للتجارة وكان توغلهم عن طريقين اساسيين أولهما عن طريق النيل من مصر وثانيهما من الحجلز

---

(1) محمد مروان اسمان وآخرون،1992 مبادي التحليل الإقتصادياالجزئى والكلى مكتبة دار الثقافة عمان،ص63.

(2) تقوى فضل المولى محجوب 2011 أثر العمالة الاجنبية في معدلات البطالة وموازن المدفوعات في السودان 2000-2011 جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير غير منشورة ص15.

3 اقتصاديات الهجرة، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان لجهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، العدد السادس، يونيو/2012 الموافق: رجب/1433هـ

4 صفاء عبد اللطيف محمد البوني، مصدر سابق، ص8 .

عبر البحر الأحمر حيث إستقرت فى البحر الأحمر من عرب هوازن فى منطقة البجة وعرفت باسم الحلانقة.[1]

يرجع تاريخ العمالة الأجنبية فى السودان لهجرات الوافدين من غرب أفريقيا وكذلك من أثيوبيا وأرتريا، وبصفة خاصة من شمال أفريقيا وأغلبهم من قبائل الهوسا الذين دخلوا السودان وانتشروا فى شماله وشمل إنتشارهم مساحة يتراوح عرضها ما بين(100–300) ميل وطولها حوالى 100 ميل مما حدا بهم التمسك بتلك المنطقة لأنها تضم مناطق زراعية، تعتبر قبائل الهوسا من القبائل ذات الأعداد الكبيرة فى الهجرة السودان تليها قبائل الفلاتة ثم البرنو.[2]

كان الحج مبرراً مشروعاً للقبائل الأفريقية لدخول السودان وفى رحلتى الذهاب والعودة إلى الأراضى المقدسة يفضل الكثير منهم الإستقرار فى السودان والدليل على ذلك الإحصائية التى أجريت عام 1908م، والتى أبانت أن أعداد النيجريين بين الذين دخلوا السودان بقصد الحج بلغ 6,754 نيجيري بينما الذين خرجوا من السودان للأراضي المقدسة 4800 حاجاً ومن هذا يتضح أن هجرة النيجريين الى السودان ظاهرها أراضيه الى الأراضي المقدسة وباطنها الإستقرار فيه وكانت بريطانيا العظمى تسعى لتكوين إمبراطوريتها على صدر الشعب السوداني أن تستغل كل خيراته الطبيعية وكان السودان بمثابة مواطن للمواد الخام وسوق لإستهلاك المنتجات البريطانية وعملت بريطانيا جاهدة لتوطيد زراعة القطن فى السودان لتشغيل مصانعها فى لانكشير مع إستغلال الثروة الغابية المتوفرة فى السودان فى مقدمتها الصمغ العربي رمال كردفان إلا أن المشروعين كانا فى حاجة ماسة لايدى عاملة رخيصة ووجدت بريطانيا فى الجماعات الإفريقية المهاجرة الضالة المنشودة[3].

---

[1] د. عبد اللطيف محمد سعيد، أثر العمالة الأجنبية على مستقبل السودان، ص1 .
[2] تقوى فضل المولى محمد نور، مصدر سابق، ص35 .
[3] خالد سر الختم وآخرون، مرجع سابق، ص27-28 .

كما أن قيام مشروع الجزيرة شكل زيادة مفاجئة أكبر بكثير من القدرات الفعلية لقوى الإنتاج المتاحة بالمنطقة آنذاك حيث أن المستوى التقني لأدوات الإنتاج وآلاته كانت تقليدية في ذلك الوقت كما أن قوى العمل كانت تعانى قصوراً وتخلفاً شديداً كماً ونوعاً حيث كانت مساهمة السكان فى القطاع الزراعي فقط ومن هذه الأنشطة هو زراعة الذرة على نحو تقليدي في إطار إقتصاد فلاحى صغير وأن المرأة كانت بمعزل عن الإسهام في الزراعة إستناداً على معطيات الأيدولوجية القبلية الرعوية وعندما نحسب الإحتياج الحقيقي لقوة العمل الفعلية لإنجاز زراعة القطن سنكشف بسهولة النقص في استجلاب قوة عمل خارج المنطقة مسألة الجدية.[1]

[1] محمد العوض جلال الدين ومحمد يوسف أحمد المصطفى، 1979م، الهجرة الوافدة الى الهجرة الداخلية الى السودان، جامعة الخرطوم، ص66 .

جدول رقم (1/1): العمليات الزراعية الضرورية لحواشة القطن ومساحتها 10 فدان

نوع العملية	العملية بالساعات	ما يقوم به المزارع	ما تبقى ويقوم به آخرون
المسح ثلاث مرات	72	24	48
رقع أبو ستات	40	20	20
الحشة الأولى	250	25	225
الزراعة	96	20	76
الحشة الثانية	150	25	125
الحشة الثالثة	90	25	65
الحشة الرابعة	50	25	25
الحشة الخامسة	20	20	--
نظافة عامة"كديب"	32	18	14
الشلخ " مرتين"	30	--	30
حش أبو ستات وأبو عشرين	72	36	36
حش الشوارع والبرافين	140	30	110
الرقاعة	24	12	12
القلع والنظافة	660	60	600
تشتيت السماد	16	8	8
نظافة البور	64	32	32
اللقيط	1830	203	1627
الكبس	60	30	30
المجموع	**3716**	**613**	**3091**

المصدر: محمد العوض جلال الدين ومحمد يوسف أحمد المصطفى، الهجرة الوافدة إلى الهجرة الداخلية فى السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، ص67.

يوضح الجدول رقم (1): العمليات الزراعية الضرورية لحواشة القطن ومساحتها 10 فدان تتضح الحاجة الماسة للايدي العاملة من خارج المنطقة حتى يمكن القيام باعمال الإنتاج ويشكل الفرق بين عدد الساعات التي

تتطلبها العملية الزراعية وعدد الضساعات التي يستطيع المزارع القيام بها مدى الحاجة للايدي العاملة ولقد تم الغعتماد فعلاً على العامل المأجور المستجلب لإنجاز هذا الفرق الواضح.

التطور :-

أدت الطفرة النفطية خلال السنوات الأخيرة الى زيادة العائدات النفطية وتوظيفها في مشاريع التنمية الإقتصادية ومشاريع إنتاج النفط والبنية الأساسية والتوسع في مشروعات الاسكان والطرق وغيرها من المشاريع كما أن تدنى أجور العمالة الوافدة يعتبر عنصراً حاسماً في القضية فلو كانت أجورهم عالية لتردد كثير من أصحاب العمل في الدول المصدرة للعمالة في تشجيعهم للهجرة من بلدانهم هذا بالإضافة للموقع الإستراتيجي للسودان الذي يتقاطع عنده المحور الأفريقي الممتد من القاهرة الى رأس الرجاء الصالح والآخر من داكار على شاطئ الأطلسى الى مصوع عند شاطئ البحر الأحمر، مما يجعله مرشح كسوق هامة للسلع والمنتجات المصدرة من الدول الصناعية اليها فان تحرك عجلة التنمية بصورة سريعة شجع الآف الايدي العاملة للوفود الى السودان بسبب قلة عدد السكان ورخص العمالة الاجنبية هذا بالإضافة الى أن السودان بعد ظهور البترول أصبح مركز جاذب للعمالة من الدول ذات الأوضاع الإقتصادية المتردية مع إستصحاب النقلة الحضارية المادية والمتجهة نحو التنمية [1].

انواع العمالة الاجنبية:

ان عدد الاجانب المسجلين في السودان من الدول المجاورة بلغ 162.097 شخصاً يقيمون في كسلا والقضارف والبحر الاحمر وغرب دارفور والخرطوم والجزيرة وسنار وان اكثر الاجانب المقيمين بالبلاد من اريتريا ويبلغ عددهم 117.902 شخصاً، والتشاديون 19.124 والاثيوبيون

---

[1] محمد أحمد شهاب الدين، 2008م، ضوابط إستخدام العمالة الأجنبية في السودان والسعودية 1997-2007م، جامعة الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، ص35-36 .

17.245 وجاء في تقرير المجلس الاعلى للتخطيط الاستراتيجي بولاية الخرطوم ان الوجود الاجنبي بالولاية ما يقارب (3) ملايين أي ما يعادل 45% من سكانها فهذه النسبة ليست عادية وفقاً لما قاله وزير التخطيط الاستراتيجي بالولاية فالمعلومات تؤكد تقارير اكتظاظ الولاية بالاجانب وفي احصائية عام 2011 بلغ عدد الاجانب 24.780 يعملون في 2.642 مؤسسة مما يجعل السودان اكبر دولة مستضيفة للاجانب في افريقيا بنسبة 20% وظلت هذه النسبة ثابتة.

وان عدد اللاجئين الارتريين بالبلاد وصل الي 336.828 لاجئاً والاثيوبيين 97 الفاً والتشاديين 158 ألفاً والكنغوليين 15 ألفاً واليوغنديون 5 ألاف والصوماليون 8 ألاف، ورعايا افريقيا الوسطى 100 ألف بجانب 150 ألفاً للجنسيات الأخرى فضلاً عن الاجانب من أسيا واوربا خاصة وان السودان كان يحتضن اكبر بعثة للامم المتحدة في افريقيا بخلاف المنظمات العاملة في مجال السلام والالغام.

واشار التقرير الرسمي الصادر من دائرة شئون الاجانب الي ان عدد الارتريين بالبلاد الذين منحوا قامات في الفترة من 1 يوليو 2007 حتى 14 أغسطس 2012م بلغ 1858 والاثيوبيين 5640 والتشاديين 1116 والكنغوليين 178 واليوغنديون 770 والصوماليين 6002.[1]

[1] موقع رماة الحدق

المبحث الثاني: العمالة الوافدة فى دول العالم:

إن حركة إنتقال البشر داخل أرجاء الوطن العربي بينه وبين أرجاء العالم الخارجى ظاهرة قديمة تمتد فى ذلك الى قدم الاستيطان الاول فى هذه المنطقة ونجم عن هذه المنطقة ونجم عن هذه الحركة إنتقال تجمعات بشرية كبيرة من الجزيرة العربية الى الارض المجاورة أو البعيدة رغم أزمة البطالة التى تعانى منها المجتمعات العربية تعددت ظاهرة مزاحمة العامل الاجنبي للعامل الوطنى فى سوق العمل وتحصل العمالة الاجنبية على ميزات مادية تفوق بعده وماحل الوطنية ويزداد الطلب عليها.

العمالة الوافدة في دول االخليج العربي:

تشكل العمالة الوافدة فى معظم دول الخليج الحجم الاكبر من القوى العاملة ومعظمها أسيوية من الهند وبنقلادش والفلبين وباكستان بالاضافة الى الوافدين العرب الذين يعملون فى الاعمال الفنية والمكتبية والمشكلة تكمن فى العمالة الوافدة من خارج الاقطار العربية نسبة لاختلاف القيم الاجتماعية والدين والعادات والتقاليد واللغة ونمط المعيشة ويشكل هؤلاء الوافدون نسبة عالية في الدول الخليجية نتيجة لتدنى السكان وضعف حجم العمالة الوطنية وإستمرار عجلة التنمية وتدنى الاجور وبالذات العمالة الاسيوية التى تصل حدودها الدنيا ما بين (100–200) دولار وربما تصنف حسب الدول القادمين منها وتشكل العمالة الوافده في دبي نسبة 91% من مجموع العماله الوطنية وفي الكويت 66% والسعودية 50% وبقية دول الخليج تصل الي 74% أو كثر [1]

---

[1] صفاء عبد اللطيف محمد البوني ، مصدر سابق ، ص 18

العمالة الوافدة في السعودية:

ان التوسع الكبير في التعليم بالمملكة دفع السعوديين الي الاحتفاظ بنسبه مرتفعة من العماله في الاجهزة الحكومية وان غالبية العاملين هم من العرب الوافدين وأن المصريين يشكلون نصف العاملين من غير السعوديين كما يشكلون مع العرب الاخرين حوالي 84% من جملة العاملين من غير السعوديين في الاجهزة الحكومية وشكل الباكستانيون والفلبينيون حوالى11%، بينما كانت نسبة العاملين الوافدين من جنسيات اخرى في إحدى الجامعات السعودية حيث يصل عددهم في المهن الإدارية والفنية الي 1500 عامل.

يشكل حوالى 75 % من اجمالي العاملين في هذه المهن من الوافدين وبالنسبة لاعضاء هئية التدريس فإن العرب يشكلون حوالى 45 – 46% وأن العماله الاسيوية تعمل في مجال النظافة والحراسة والحركة والخدمات واصبحت معظم العمالة العرب تعمل في الطب والهندسة والبيطره [1].

العمالة في قطر:

في نهاية 1982 قدر الحجم الإجمالي للقوى العاملة في دولة قطر بحوالي 112 ألفاً منهم 19,5 ألفاً من القطريين يشكلون 17% فقط من إجمالي القوى العاملة بينما يشكل العرب الوافدون حوالي 22,500 أو 20%، من إجمالي العمالة ويشكل الوافدون من غير العرب ومعظمهم من الآسيويين غالبية القوى العاملة حيث يصل عددهم إلى حوالي 70 ألفاً أو 63 % من إجمالي العمالة. وإن نسبة الوافدين من غير العرب تتفاوت تفاوتاً كبيراً في القطاع الحكومي والخاص ، كما تختلف تبعاً للمهن والقطاعات الإقتصادية المختلفة وقد بلغ إجمالي العاملين في أجهزة الدولة

---

[1] سياسات الاستخدام وانتقال العماله العربية الكويت 25-28 تشريف الثاني نوفمبر 1985م المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ص ص 73- 77

28.999 موظفاً في عام 1984 شكل القطريون منهم حوالي 45 % والعرب الوافدون 29 % والأجانب 26 % وقد بلغ عدد العمال اليوميين في نفس العام 11.466 عاملاً حوالي 40,4 منهم هنود و22.4 % إيرانيون و13.1% باكستانيون و4,2 بنغاليون و3,4 أسيويين آخرون وهذا يعني أن حوالي 84 % من العمالة اليومية مشكلة من الأسيويين بينما يشكل العرب الوافدون بمن فيهم الوافدون من الدول الخليجية المجاورة حوالي 10 % ويشكل القطريون أنفسهم 5 % ، يتركز العرب في وزارة التربية والتعليم فهم يحتلون نصف وظائف الوزارة و83 % من نسبة العاملين فيها من غير القطريين كما يحتلون " 50 % و84 % في جامعة قطر وكذلك في وزارة الإعلام والمالية والشؤون الإجتماعية ويشكل الأجانب ومعظمهم من الآسيوين ما بين 75 % في وزارة المواصلات وأكثر من 90 % في وزارة الكهرباء من إجمالي العمالة الوافدة [1].

العمالة في الكويت:

إن إستقلال النفط على نطاق واسع بدء في عملية تحول إجتماعي إقتصادي سريعة تمخضت في أقل من أربعة عقود عن كيان يكاد يكون منبت الصلة بكويت بداية القرن في خلال هذه الفترة تضاعف عدد السكان لأكثر من عشرة أمثال وتحول النشاط الإقتصادي من نشاط محدود إلى إقتصاد ضخم يغلب فيه قطاع الخدمات. فقد تمت قوة العمل الوافدة إلى الكويت لتشكل أكثر من ثلاثة أرباع قوة العمل الكلية ، ولقد ترتب على إرتفاع أسعار النفط نقله نوعية في عملية التحول الإقتصادي في الكويت إذ تراكمت عوائد النفط بمعدلات غير مسبوقة. فعلى الرغم من ضخ كميات ضخمة من العوائد في برامج إنفاق عام كانت هناك فوائض ونظراً للطول النسبي لخبرة الكويت في إستخدام عائدات النفط في جهد التحديث وإستقدام

---

[1] د . محمد العوض جلال الدين 1985 سياسات الإستخدام وإنتقال العمالة العربية / بعض سمات الهجرة الوافدة والإستخدام في البلدان العربية الخليجية الكويت ص ص 69 _ 70

قوة عمل وافدة للمعاونة في هذه الجهود، فقد جرت موجه النمو الإقتصادي فيضاً من العمالة الوافدة، و رغم تنبه السلطات الكويتية لهذا الأمر وتضيقها لمنح تصاريح العمل والزيارات في العامين الآخريين من السبعينات، فإن النتائج الأولية لتعداد 1980 أظهرت أن نسبة المواطنين في سكان الكويت قد إنخفضت بشكل محسوس لتصل إلى 41 % .

وإن معظم العمالة الوافدة في الكويت من العرب وهذا أكسبها إستقرار نسبي أعلى لسكانها الوافديين مما إرتبط بضعف حده تشوهات الهيكل السكاني بالمقارنة ببلدان خليجية أخرى [1].

جدول رقم (2/1): عدد العمالة الوافدة في دول الخليج للعام 2008م

الدولة	عدد العمالة الوافدة بالمليون	النسبة من مجموع السكان
السعودية	7,000,000	%30
الإمارات العربية	N.a	% 80
الكويت	1,4,75,000	% 63
قطر	420,000	% 72

المصدر:صفاء عبداللطيف محمد البوني _ مصدر سابق ص 25

العمالة في مصر :-

بدأ عدد العمالة الوافدة في مصر في الإرتفاع حيث إمتلأت الشوارع بالباعة المتجولين من الجنسيات الأفريقية ، وقد إستوعب سوق العمل في مصر أعداد كبيرة من العمالة الوافدة وتشير الإحصاءات إلى أن أعداد العمالة الوافدة في مصر منذ بداية عام 1989 وحتى عام 1996 كان تعداها في مستوى تنازلي ولكن مع بداية 1997 وحتى الآن بدأت في الإرتفاع وان حوالي 2 % من إجمالي الحاصليين على تراخيص عمل يعملون في

[1] د . نادر فرجاني ، الهجرة إلى النفط ، أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي _ مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية ص ص113 _ 115 .

مجال البيع والخدمات والأعمال الكتابية والصيد والزراعة والمهن العادية وفي عام 2000 كان مجموع العمالة الوافدة حوالي 18720 منهم 2070 بالحكومة والنظام العام والباقي يعملون بالقطاع الخاص وهم من جنسيات مختلفة عربية وأفريقية وإسترالية ويعملون في مهن مختلفة بمؤهلات والبعض الآخر بدون مؤهلات.

العمالة في البلدان المتقدمة:-

عقب الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين عمدت كثير من الدول الصناعية الرأسمالية في ظل إرتفاع أجور العمال بسبب زيادة الطلب على قوة العمل وبسبب تأثير نقابات العمال وتطبيق الحكومات لبرامج واسعة للضمان الإجتماعي عمدت إلى الترحيب بالقوة العاملة الوافدة من البلدان النامية. وتم تغيير قوانيين العمل والهجرة والإقامة التي تسهل قدوم هذه القوى والتي جاءت من بعض الدول الأفريقية والآسيوية متجهة إلى دول غرب أوربا والولايات المتحدة وكندا، بحثاً عن فرص أفضل للتوظف وسعياً وراء أجور أعلى وقد عمل هؤلاء المهاجرون في مختلف المهن والحرف حتى تلك التي تتميز بالمجهود الشاق " البناء والتشييد والنظافة والصناعة الثقيلة وأنشطة الموانى "[1].

أن تبنى الدول الغربية لسياسات متشددة على الهجرة و الإستقدام منذ مطلع السبعينات وحتى الآن ماهو الإ نتاج للمأزق البنائي للإقتصاديات الغربية. وكذلك التطور الكبير سياسياً الذي لحق بالحركة العمالية الوافدة في الدول الغربية وعلى هذا يمكن ملاحظة الآتي:

_ عملية التسيس البتي خضعت لها قوة العمل الوافدة كنتاج لتردي ظ روفها المعيشية وشروط الإستخدام وتردي الأوضاع الإقتصادية والكبت السياسي في بلدان المنشأ [2].

---

[1] المصدر السابق ، ص ص 26 -27

[2] باقر سلمان النجر ، حلم الهجرة للثروة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 35

_ زيادة معدلات الإنفاق الرسمي على قطاع الخدمات بزيادة أعداد الوافدين القادمين مما شكل بحسب تفسير الحكومات الغربية عبئاً على الدولة وضغطاً على الخدمات المقدمة .

_ التغيرات الحاصلة في ظروف تراكم رأس المال الغربي وولوج المنظومة المحيطة ضمن إطار النظام الإقتصادي العالمي.

ومما سبق فإن حاجة المجتمعات الأوربية إلى العمالة المهاجرة ليست حاجة مؤقتة بل إن العامل الوافد في المجتمعات الغربية يمثل قوة عمل ضرورية لإستمرارية أداء النظام الرأسمالي ، فالعمال الوافدون يشكلون بحق ماسمى في بعض الأدبيات الفكرية بالجيش الإحتياطي " Reserve Army" المدعم لإ ستمرارية وظيفة النظام الرأسمالي إضافة إلى ذلك فإن العمالة الوافدة تقوم بتأدية وظيفة إجتماعية سياسية مهمة للنظام الرأسمالي [1].

[1] المرجع السابق ، ص 36

الفصل الثاني

أثر تحويلات العمالة الوافدة على ميزان المدفوعات

المبحث الأول: أثر تحويلات العمالة على ميزان المدفوعات في الوطن العربي وأفريقيا

المبحث الثاني: أثر تحويلات العمالة الأجنبية على الاقتصاد السوداني والتنمية

الفصل الثاني

أثر تحويلات العمالة الاجنبية على ميزان المدفوعات

المبحث الأول: أثر تحويلات العمالة على ميزان المدفوعات فى الوطن العربي وافريقيا

تعود خطورة فقر الثروة البشرية لبلدان المنشأ لمصلحة البلدان النفطية الى الدور الحاسم الذى تلعبه تنمية القوى البشرية فى إحداث التنمية فى بلدان العالم الثالث عامة وبلدان الوطن العربي خاصة ولاسيما غير النفطية وان التحويلات المالية والعينية التى تعود للدول المصدرة للعمالة لا تعادل فقر الثروة البشرية اذ ان ميزان الربح والخسارة لتحويلات العاملين بالمقياس التنموى هو سالب فى النهاية.

وتعتبر تحويلات العاملين فى البلدان العربية النفطية اكبر موارد العملة الاجنبية ومصادر تكوين لتلك التحويلات يتوقف على نمط استخدامات واستثمار تلك التحويلات. وقد إقتصر الاثر الإنمائي للتحويلات على المساهمة الاستثمارية فى إنشاء مشروعات إنتاجية قليلة بينما عمد معظم المهاجرين إلى تشييد بعض المباني وشراء الاراضي والعقارات مما ساعد على تغذية موجه المضاربات العقارية كما اقتصر بقية المهاجرين على شراء شهادات الاستثمار او الايداع بالبنوك او بقاء اموالهم لى جانبهم بالخارج ونتيجة لذلك تكمن المشكلة الرئيسية فى مجال ترشيد استخدام تحويلات العاملين[1].

وتعظيم آثارها الإنمائية فى مدى رسمي السياسات فى البلدان المرسلة للعمالة على خلق الأوعية الإدخارية المناسبة من ناحية وتوجيهها إلى قنوات الإستثمار التى تخدم أولويات وأهداف عمليات الانماء العربي من ناحية اخرى، وبالرغم من الدور الذى تلعبه التحويلات فى رفع الطاقة الإدخارية والميل للإدخار فى الاقتصاديات المرسلة للعمالة الا ان غالبية التحويلات لا تذهب إلى قنوات الاستثمار الانتاجي بما يتماشى مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية وان هذه المدخرات تفتقد الأوعية الادخارية الملائمة التى يمكن ان تحقق المواءمة بين تفصيلات المدخرين من العاملين فى الخارج "السيولة ، ارتفاع العائد، إنخفاض درجة

---

[1] د. ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، 1991، انتقال العمالة العربية (المشاكل والاثار السياسات) الطبعة الثالثة، بيروت ص 245.

المخاطرة" وبين احتياجات ومتطلبات التنمية الملحة للاقتصاد الوطني، وهذا بدوره خلق وتنويع الاصول المالية وأدوات الدين المتاحة فى البلدان المرسلة للعمالة بما يسمح بإمتصاص مدخرات العاملين فى الخارج وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية الانتاجية التى تنفع مع أولويات التنمية ومقابل ذلك توفير الضمانات اللازمة لحماية هذه الاصول من مخاطر المصادرة وعدم إمكانية التحويل وإعادة التصدير للخارج بالإضافة إلى تحقيق معدلات عائد عالية على هذه الاصول مما يجعلها ذات جاذبية خاصة للعاملين بالخارج[1].

إن تحويلات العاملين اصبحت من أهم المكزنات الرئيسية للدخل القومي القابل للصرف فى إقتصاد البلد المصدر للعمالة وأصبحت تفوق فى معظم الاحوال حصيلة الصادرات من السلع التقليدية ببه كما فى اليمن العربية حيث تشكل تحويلات العاملين عام 1977م مالا يقل عن 131% من دخول عوامل الانتاج وايضاً الاردن اذ بلغت التحويلات 25%ء من الناتج الاجمالى عام 1976م وبلغت 36% من عرض النقود وايضاً تشير الاحصاءات الاقتصادية فى تونس عام 2003م ان حجم التحويلات من العمال التونسيين البالغة 764,5 ملبون دولار عام 1998م تأتى فى المرتبة الثالثة من ميزان المدفوعات بعد السياحة والمنسوجات وإنما نعنى بهذه الارقام الجزء من دخول العاملين بالخارج الذى يجرى تحويله من خلال القنوات الرسمية من دون اعتبار البنكنوت الاجنبى الذى يجرى تحويله عن طريق السوق السوداء للصرف الاجنبى او عن طريق الورود العيني للسلع بصحبة المسافرين من أو عن طريق التهريب وان التحويلات الرسمية لا تزيد عن 50% فى الاردن وان 47% من النقود المحولة يجرى تبديلها بواسطة صرافيين محلييين كما يتم تحويل اكثر من 50% من تحويلات العمال المصريين والسودانيين بالبلاد النفطية عن طريق الصيرفة غير الرسمية وتجار العملة فى الداخل والخارج ان الاتجار بالعملات الاجنبية فى السوق السوداء يصل الى نحو 1,25 مليون دولار يومياً[2].

ويجلب المهاجرون الى اوطانهم الاصلية زيادة على الاموال المحولة بالقنوات الرسمية حجوماً من السلع الاستهلاكية ومن التجهيزات المنزلية مثل اجهزة التلفزة الملونة والثلاجات والغسالات ومكيفات الهواء او من السلع المعمرة كالسيارات والشاحنات وقطع الغيار واجهزة

---

[1]- المرجع السابق نفس الصفحة.

[2]- مصطفى الفيلابي ، 2006م، مجتمع العمل ط1، بيروت ص 346.

التجارة والحدادة والحواسبي والآت التصوير وتفيد ابحاث اجريت على عينة من المدرسين المصريين العاملين فى المملكة العربية السعودية بأن قيمة هذه التجهيزات والسلع المعمرة تمثل 28% من مدخرات هؤلاء المهاجرين وتدخر 30% فى البنوك وتتجه 16% إلى مجالات الاستثمار ويعمد 55% من أفراد العينة الى شراء فيلا او شقة جديدة وهذا يساعد على قيام اسواق تجارية موازية تباع فيها السلع المستوردة من دون تصدير عمله وتنافس الاسواق التجارية القانونية منافسة تخرج عن مقاييس فى الاثمان وضمانات الجودة مما تجد إقبالاً كبيراً من المستهلكين وكذلك تساهم فى التنمية العمرانية فى البلد.

وأفاد كتاب انتقال العماله العربية بالاعتماد على حالتى مصر السودان ان تحويلات العاملين فى البلدان النفطية خفرت مستوى هائلاً من الورادات وأنماطاً غير معتاده من السلع المستوردة مما نتج عنه عجز هائل فى الحساب الجارى يستفحل امره مع مرور الزمن فأصبحت تيارات الاستهلاك الخاص اكثر كثافة استيراده مما أدى الى تحول تدريجي عن السلع المنتجة محلياً بإتجاه السلع المستوردة والتى نحوى ملوناً استيراداً عالياً وفى اليمن تجاوزت عمليات الاستيراد طاقة التحويلات لتمويلها مما أدى إلى عجز الميزان التجارى اليمني فى عام 1979–1980م.

وان تقدير الخطر الاقتصادى للعمالة الوافدة يحدد بحجم التحويلات الاقتصادية الكبيرة لهذه العمالة التى تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنوياً ولكن بعض الخبراء الاقتصاديون يرصدون جانباً تدميرياً آخر لهذه العمالة الذى يتمثل بالنفقات الهائلة التى تقدمها الدولة عبر الخدمات الاجتماعية العامة التى تتعلق بالرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والكهرباء والماء وتأمين المرافق العامة والتلوث والجريمة وهي نفقات تقدر بمبالغ هائلة سنوياً.

ويصف وزير العمل البحريني التهديد الاجتماعي للعمالة فى الخليج العربي يتمثل فى خروج ما قيمته 25 مليار دولار سنوياً من الخليج إضافة إلى كونها خطراً إجتماعياً وسياسياً فى ظل لتوجه العالمي نحو الضغط من أجل توطينهم وتبين الاحصاءات المالية بين عامى 1975–1994م ان تحويلات الوافدين العرب وحدهم بلغت 146 مليار دولار اي بمعدل 7,3 مليار سنوياً وتقول آخر الدراسات ان 18 مليار دولار تم تحويلها من السعودية وحدها فى

العام الماضى ومع العماله الوافده اسهمت فى التوسع الضخم[1] للنشاط الاقتصادي الا انها تفرض ضغوطاً هائلة على دول الخليج وخصوصاً ان الدخل المحول لهذه العماله إلى بلدانها يعنى فى المقابل سحباً من السوق الداخلية فيما تصل تكلفة العمالة الوافدة إلى 20 مليار دولار سنوياً وتشير احدث الاحصاءات إلى ان قيمة الاموال المرسلة ربما بلغت 30 مليار دولار فى السنة نصفها فى السعودية وحدها وهنالك تقديرات اقتصادية تدل على الحجم الهائل للنفقات المالية او مايسمى اجور الظل ويقصد بها النفقات غير المحسوبة او المنظورة التى ترصدها للخدمات الصحية والاجتماعية والامنية لهذه العمالة اذ تبين بعض التقديرات ان اجور الظاهرة تعادل صفق الاجور النقدية لهذه العمالة وتوضح بيانات بنك الكويت المركزى ان الحوالات المالية الخارجية لهذه العمالة قد تراوحت مابين 285–420 مليون دينار كويتي سنوياً فى الفترة مابين 1984–1995م وبحسب شركة ماكينزى تبلغ تكلفة كل أجنبى موجود فى البحرين 40 دينار شهرياً اى نحو 1,6 دولارات يغطى هذا الرقم اموراً مثل الامن العام والصحة والكهرباء والماء ويتحمل المجتمع هذه التكلفة عن طريق استخدام او سوء استخدام الخدمات المدعومة من الحكومات بغرض تقديم الرفاهية لمواطنيها ولا شك فى ان صرف هذا المبلغ بهذه الطريقة يمنع الحكومات من توظيفه فى مجالات اخرى ربما تكون الفائدة فيها اكبر وقد تبين ان المجتمع البحريني تحمل تكلفة قدرها 129 مليون دينار (431 مليون دولار) فى عام 2004م بسبب وجود الاجانب البالغ عددهم نحو 270 الف فرد[2].

وان العمالة العربية ساهمت فى تزايد التحويلات التى يرسلها هؤلاء العمال الى الاقطار العربية غير النفطية التى ينتمون اليها فان التحويلات التى تشير اليها الجدول اي تحويلات العاملين الى الاقطار العربية الستة التى تأتى فى المقدمة من حيث تصديرها للعمالة قد تزايد من 565 ملوين دولار سنة 1974م إلى 4956 مليون دولار سنة 1982م أي إلى 877 بالمائة مما كانت عليه ولا شك ان تزايد هذه التحويلات قد جعل منها عنصراً هاماً من عناصر موازين مدفوعات الاقطار العربية غير النفطية المصدرة للعمالة وانها ساهمت جزئياً فى التخفيف من ندرة النقد الاجنبى التى تعانى منها هذه الاقطار فقد اصبحت تمثل جزءاً مهماً من

---

[1]- المرجع السابق نفس الصفحة.

[2] د. احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي وآخرون، 2008م، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، ط1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ص: 92

الموارد الخارجية لكل من الاردن ومصر وتونس والسودان وشطرى اليمن حيث أصبحت تغطى نحو 64% من إجمالى عجز هذه الاقطار فى ميزان السلع والخدمات خلال سنتي 1978-1979 وان كانت نسبة التغطية هذه تتفاوت بين الاطار العربية من حوالى العربية من حوالى 80 بامائة فى اليمن الديموقراطية و 8% فى اليمن العربية الى حوالى 7 بالمائة فى سوريا[1].

جدول رقم (1/2): التحولات الرسمية للعاميلن فى الخارج للاقطار العربية الفترة 1974-1982م بملايين الدولارات

الاقطار	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
الاردن	75	172	406	425	472	508	663	943	932
السودان	0	2	10	37	66	116	209	320	106
سوريا	45	52	53	92	634	901	773	581	446
مصر	268	455	842	940	1802	2269	2292	2230	2116
اليمن الديموقراطية	41	59	119	184	255	303	327	384	442
اليمن العربية	136	272	677	986	948	936	1069	780	913
المجموع	262	1012	2107	2667	4177	5033	5833	5238	4955

المصدر د. محمد لبيب شقير 1986 الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها الجزء الثاني الطبعة لاولى ص 975.

[1]- د. أحمد صدام عبد الصاحب الشبيني وآخرون ، 2008م، مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، قضاياا الراهن واسئلة المستقبل ، ط1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 92.

المبحث الثاني: اثر تحويلات العمالة الاجنبية على الاقتصاد السوداني:

تشكل تحويلات العمالة الاجنبية هاجساً وعبئاً اقتصادياً كبيراً يتطلب مراجعة السياسات خاصة بعد ارتفاع حجم تحويلات العمالة الاجنبية خلال السنوات القليلة الماضية ويرى الخبراء ان المشكلة تكمن في ضخامة حجم التحويلات السنوية للعمالة الاجنبية بقدر ما تكمن في ظاهرة الارتفاع الملحوظ في حجم هذا النوع من التحويلات عاماً من عام وان استمرار تنامي ظاهرة ارتفاع حجم تحويلات العمالة الاجنبية ينذر بآثار ومخاطر اقتصادية عديدة ستعود على البلاد بالكثير من الخسائر وان ابرز السلبيات الاقتصادية لمثل هذا النوع من التحويلات تسرب وهروب المخزون من العملات الاجنبية الصعبة الي خارج البلاد، ولابد من تفاعل الجهود لخلق آليات تعمل على الحد من هذه الظاهرة، وان التوسع في استقدام العمالة الاجنبية يشكل خطراً على الاقتصاد القومي ومن اهم السلبيات وجود العمال المنزلية وما تحمله من امراض سهلة الانتقال للمواطن وهذه مسألة كافية لانتقال الامراض بين المجتمعات وتزيد من حجم الضغوط الاقتصادية وهو تهديد حقيقي وخطير الامن الصحي والاقتصادي وان معظم الاجانب قصدو السودان للاشتغال في مشروعات النهضة العرانية والتطوير الشامل وهو امر له مضاعفاته الخطيرة.

وان تعدد الجنسيات من مدمرات الاقتصاد.[1]

ابعاد استقدام العمالة الاجنبية:

أ/ **البعد الامني:** ظهرت ممارسات خطيرة تهدد المجتمع السوداني المحافظ وبلغ عدد الجرائم المرتكبة بواسطة الاجانب في عام 2002 (1558) جريمة تمثلت في القتل والشروع في الانتحار والجراح العمد

---

[1] www.Sudaness.com/rayaam/55290

ولاسرقةوالاحتيال وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد المال فقد بلغ عددها في عام 2003 (2317) جريمة وفي عام 2004 بلغت (1113) جريمة وسجلت سجلات الشرطة العيد من الجرائم كان اغلبها في الاموال مثال الهروب بأموال الشركاء والسرقات والنهب والامتلاك الجنائي للاموال.

ب) البعد الثقافي: وتمثل في الاثر لاسالب الذي اشاعته الجاليات الشامية ومستثمريها في السودان اذ تركزت اغلب استثماراتها في الملاهي والمطاعم الفخمة لتحول وبالتدريج المجتمع لاسوداني الي مجتمع استهلاكي كمجتمعات الخليج الان.

ج) البعد السياسي: ان العمالة الاجنبية قد تصبح في المستقبل القريب مصدر احراج بل وضغط على الدول العربية ومنها السودان بدعوى حماية مصالح رعاياها لتجد مبرراً لاستمرار تدفق الاموال عليها لتحسين ميزان مدفوعاتها.

د) البعد الاقتصادي: تشكل العمالة الاجنبية مصدر استنزاف للموارد الاقتصادية نظير الاجور التي يتقاضونها والي التكلفة المالية غير المباشرة لهذه العمالة كبيرة العدد نتيجة لتحمل الدولة الجانب الكبير من هذه التكلفة عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر للخدمات (الرعاية الصحية والتعليمية، والمواصلات، الكهرباء، المواد الغذائية .... الخ) وقد قدرت بعض الدراسات الخليجية هذه التكلفة، وذلك تحت ما يسمى بأجر الظل (Shadow Wages) بأكثر من ضعفي الاجر النقدي. [1]

وقد تحرك الاقتصاد السوداني في اواخر التسعينات من القرن الماضي حركةن رؤية جداً وفاعلة تكاد تكون في شتى المجالات بفضل دخول عامل البترول في دورة الاقتصاد الوطني واصبح السودان مورداً للعمالة الاجنبية ولاول مرة تكون في تاريخ السودان تكون هنالك مشاريع اقتصادية بهذا الكم والنوع فهناك استخراج البترول وتصديره وقيام الانشاءات الضخمة

---

[1] www.meshkat.net/node/12075

والطرق منها كبري النيل الابيض الذي تم تشييده في عام 1927م وقيام سد مروي وشريان الشمال وتشييد مصفاة الجيلي لتكرير البترول والابراج الناقلة للكهرباء كما تم انشاء العديد من مصانع السكر والاسمنت لسد حاجة البلاد ومن ثم التصدير وبفضل التقنية والتكنولوجيا كالطرق والاتصالات والتبادل التجاري مع العالم الخارجي وما تبعه من عمالة اجنبية ساهمت في تحويل عملية الاقتصاد والتنمية بواسطة هذه الايدي العاملة المدربة والمتخصصة وقد انشأ السودان اطول خط أنابيب للصادر بطول 1610 كيلو متر بتكلفة 1.3 مليار دولار وتم تصدير اول شحنة من البترول عام 1999 واستمر الاستكشاف والتنقيب ومن ثم حفر 2600 بئر واد تالي زيادة عائد البترول وتوظيفه في المشاريع الاقتصادية والتنموية الضخمة ونجد ان الصين هي اكبر دولة اسيوية داعمة للاقتصاد الوطني وهنالك مصانع السكر السودانية الخمسة كل عمالتها الموسمية في الصيانة اجنبية، وان العمالة الاجنبية في السودان اغلبها غير رسمية وتعمل في مهن هامشية وبالتالي تعمل على زيادة الضغط على الخدمات مما يؤدي الي زيادة صرف الدولة على خدمات الصحة والتعليم والامن والمواصلات والكهرباء.[1]

[1] عبد اللطيف محمد سعيد 2004، اثر العنصر السكاني في قوة الدولة، جامعة أمدرمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، ص:29

جدول رقم (2/2): تقرير عن العمالة الاجنبية حسب المجال المهني

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الإجمالى
مدراء واداريون	320	331	666	–	575	204	1214	906	571	723	406	3820
اختصاصيون وعلميون	2530	4266	-4175	–	3980	881	5129	5552	4471	5000	2694	22846
الفنيين	–	–	–	–	1926	1.223	6584	7010	5471	7634	3840	30539
الاعمال المكتبية والحسابية	77	74	171	–	69	3	54	29	15	15	8	121
اعمال البيع والخدمات	345	521	506	–	126	102	551	27	11	14	6	609
عمل تشغيل وتجميع الماكينات	342	109	22	–	–	–	213	175	178	221	89	867
مهن أولية	584	159	–	–	323	70	86	168	81	669	752	1756
اعمال الزراعة والرعى وتربية الحيوان	–	33	–	–	–	–	38	161	25	26	5	255
الحرفيين	–	75	–	–	98	14	2978	3359	3220	1705	142	11404
فنى دباغة	–	0	–	–	–	–	0	0	0	0	0	0
الإجمالى	4198	5568	5540	–	3600	3.453	16847	17387	14043	16007	7942	72226

المصدر: وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل – الإدارة العامة للإستخدام والهجرة.

بلـــغ عـــدد العمالـــة فـــي عـــام 2002م 4198 وواصـــل فـــي الارتفـــاع الـــي عـــام 2004م وتنـــاقص إلـــي العـــام 2007م حيـــث بلـــغ 3.453 وواصـــل فـــي الارتفـــاع فـــي عـــام 2008م حيـــث بلـــغ 168.47 وزاد فـــى عـــام 2009 حيـــث بلـــغ 173.87 وتنـــاقص فـــى عـــام 2010 وزاد مـــرة اخـــرى فـــى عـــام 2011 وتنـــاقص فى عـــام 2012 بعـــد انفصـــال الجنـــوب حيـــث قامـــت معظـــم الشـــركات العاملـــة فـــى مجـــال البتـــرول بتحويـــل شـــركاتها وانشـــطتها للجنـــوب وهـــي ارقـــام نغيـــر حقيقيـــة لان هنالـــك عمالـــة غيـــر رســـمية مســـجلة دخلـــت بطـــرق غيـــر شـــرعية وغالبيـــة هذه العمالة من اثيوبيا.

الفصل الثالث

اثر تحويلات العمالة الوافدة على ميزان المدفوعات في السودان

المبحث الأول: مدخل عن التحويلات

المبحث الثاني: اثر تحويلات العمالة الوافدة على ميزان المدفوعات في السودان

الفصل الثالث

اثر تحويلات العمالة الاجنبية على ميزان المدفوعات في السودان

المبحث الأول: مدخل عن التحويلات:

التحويلات هي حاصل جمع تحويلات العمال وتعويضات العاملين وتحويلات المغتربين والمهاجرين من الخارج.

ووفقاً لتعريفات صندوق النقد الدولي 2010م فإن تحويلات العمال هي التحويلات الخاصة الحالية من العمال المهاجرين الذين يعتبرون مقيمين في البلد المضيف إلي متلقين في بلدهم الاصلي.

تتمثل التحويلات في النقود السائلة التي يتم ارسالها من خلال القنوات الرسمية ((المصارف وشركات التحويل المالي)) والنقود السائلة التي يتم ارسالها من خلال القنوات غير الرسمية أي من خلال السوق الموازي او غير ذلك من الوسائل غير الرسمية لارسال التحويلات، النقود السائلة التي يحملها المهاجر بصحبته إلي الدولة المصدرة في الاجازات المختلفة او حين العودة النهائية، والسلع العينية التي يتم ارسالها الي دولة المصدر مثل الهدايا او السلع الاخرى المستوردة الي دولة الاصل والممولة من خلال استخدام تحويلات المهاجرين والاموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن اسرهم.

محددات التحويلات:

تعتمد التحويلات بشكل اساسي على ثلاثة مجموعات:

1) العوامل التي تتعلق بالعمال المهاجرين: تتعلق بالخصائص الديمغرافية للمهاجرين من حيث العمر، النوع، مستوى التعليم، الحالة الاجتماعية، عدد الاطفال وعدد افراد الاسرة المقيمين فعلاً مع المهاجر في الدولة المضيفة وطبيعة علاقة المهاجر بعائلته في الوطن كما ان لمستوى الوظيفي للمهاجر وحجم الدخل يلعبان دوراً هاماً في تدفق التحويلات الي دولة المصدر.

2) العوامل التي تتعلق بالدولة المستوردة: تلعب المتغيرات الاقتصادية للدولة المضيفة دوراً هاماً في حجم التدفق الصافي للتحويلات الي الخارج وبصفة عامة يعتمد التدفق للتحويلات من الدول المستوردة للعمالة على مجموعة متنوعة من العوامل منها ان معدل النمو الاقتصادي ودرجة التغلب في النشاط الاقتصادي للدول المستوردة يؤثران على الطلب على العمال المهاجرين حيث ان معدلات النمو الاقتصادي تحدد مستويات الاجور التي يحصل عليها المهاجرون من خلال وظائفهم، من جانب آخر يحدد معدل التضخم في الدولة المستوردة كمية المدخرات التي يمكن ان يحققها العمال أثناء إقامتهم فيها حيث نجد انه كلما ارتفع مستوى التضخم كلما انخفض مستوى الاجور وبالتالي تراجع معدل الادخار لدى المهاجرين من جانب اخر نجد ان معدلات اعائد على الاصول الاستثمارية المختلفة وبصفة خاصة الاصول المالية في الدول المستوردة للعمالة تؤثر على اتجاه العمال المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم الي دول المصدر إذ اذا عادة ما يقبل المهاجرون على استثمار مدخراتهم في اصول تزداد عائداتها حتى تسهل عملية تحويل المدخرات في حالة العودة السريعة.[1]

للمهاجر كذلك نجد ان القوانين المنظمة والقيود الرقابية المفروضة على عملية التحويلات في الدول المستوردة تؤثر اجمالات على عمليات التحويل فمثلاً هنالك دول مستوردة تسمح بتحويل نسبة معينة من دخل المهاجر للخارج بالعملة الصعبة وقد يترتب على هذه السياسات زيادة التحويلات العينية وكذلك زيادة عمليات تهريب الصرف الاجنبي من جانب العمال وذلك في حالة تجاوز مدخرات المهاجرين الحد الاقصى المسموح به للتحويل.

قضايا تتعلق بالبلد المصدر : في حالة اذا قرر المهاجر تحويل اموال الي الدولة المصدرة يجب عليه تحديد آلية التحويل اذا ماكانت

---

[1] اقتصادات الهجرة، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان بجهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، العدد السادس، يونيو/2012م الموافق رجب/1433هـ، ص:9

رسمية او غير رسمية وما اذا كان التحويل سيتم بالعملة في الدولة المصدرة او بالعمالات الاجنبية وهذه القرارات تعتمد على مجموعة من العوامل المرتبطة بالدولة المصدرة ان التحويل لسد منصرفات الاسرة غالباً لا يحتاج لاي حوافز كبيرة على غير قرار تحويل مدخرات المهاجرين حيث يلعب مستوى التضخم واستلام التحويل بالعملة المحلية او الصعبة وكذلك الفروق في عائدات المدخرات المالية بين الدولة المستوردة والدولة المصدرة والمناخ الاستثماري ومدى النشاط الاقتصادي المهاجر دوراً رئيسياً في اتخاذ قرار تحويل المدخرات الي الدولة المصدرة او ابقائها في الدولة المستوردة.[1]

[1] المصدر السابق، ص:10

المبحث الثاني: اثر تحويلات العمالة الاجنبية على ميزان المدفوعات في السودان

ان التحويلات النقدية للعمالة الوافدة الى بلدانها تمثل استنزافاً لاحتياطي البلاد من النقد الاجنبي وتحد من مصادر التكوين الرأسمالي في الاقتصاد الوطني حيث تتصف هذه العمالة بمعدل ادخارها العالي نتيجة شعورها بان عملها مؤقت وترغب في الاستفادة القصوى من التفاوت بين مستوى اجورها في البلاد واجورها السائدة في بلدانها الاصلية. وهذا ينطبق على العمالة المتخصصة التى تتقاضى أجوراً كبيرة ومن ثم تعمل على تكوين اكبر قدر من المدخرات خلال فترة تواجدها فى البلاد[1].

وتتمثل الآثار السلبية لتواجد العمالة فى زيادة الضغط على السلع والخدمات حيث تحصل العمالة وخاصة من معهم اسرهم على خدمات الصحة واستخدام المرافق دون مقابل او بمقابل رمزي واستفادتهم من الدعم المقدم من قبل الدولة، مما يؤدي الى زيادة النفقات العامة الامر الذى يؤدى الى عجز فى ميزان المدفوعات للدولة، والحد من قدرتها على توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين والخريجين الداخلين لسوق العمل بالإضافة الى إعاقة برامج تنمية الموراد البشرية فى ظل تزايد العمالة الوافدة وإغراق السوق السودانية بهذه العمالة التى تقبل العمل بأجور متدنية الامر الذي يحد من تشغيل المواطنين ويحرمهم من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم العملية وعدم الاهتمام بالتدريب والتعلم وإعادة التأهيل ولا شك ان للعمالة الاجنبية ايجابيات متعددة فى عملية التنمية التى تشهدها البلاد مؤخراً (السدود – الطرق والجسور – السكر – البترول)[2]. فتحويلات العمالة تعد ثروة كبيرة لابد للنظر لهذه التحويلات التى يترتب عليها وجود اعداد كبيرة من العمالة الاجنبية التى تتسبب فى خلق العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والامنية وان كثير من هذه التحويلات تتم بطرق

---

[1]–صفاء عبد اللطيف محمد البوني مصدر سابق ص 82.

[2]– تقوى فضل المولى محمد نور مصدر سابق ص ص 51–52.

وآليات غير نظامية (الحوالة) وكثير من العمال يحملون معهم اموالهم المدخرة حينما يغادرون دون الاعلان عنها، حيث لا يلزمهم القانون بذلك. ومن المحتمل ان تكون التحويلات التى تتم عبر هذه القنوات كبيرة بكل المقاييس، وتشكل نزيفاً فى الحساب الجاري مما تؤدي الى العجز فى ميزان المدفوعات وتراكم التضخم والغلاء بالاضافة الى الضغط على الخدمات التى توفرها الدولة مما يثقل من كاهل الميزانية[1].

ويتحكم فى حجم التحويلات جملة محددات منها مؤشرات الاداء الكلي للاقتصاد والممثلة بمستويات الناتج والتوظيف ومعدلات نموها وموازين المدفوعات الداخلية والخارجية والتضخم ثم تصاعد او تراجع اسعار الصرف (سعر الصرف الجنيه مقابل سعر صرف الدولار – عملة التحويل وسعر صرف البلد المرسلة للعمالة) بالإضافة للمتغيرات التى تختص بالمخاطر الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والامنية وتؤثر هذه المحددات اما سلبياً او ايجابياً على مستوى التحويلات فطفرة النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو والتوظيف يحققان مستويات اعلى من الاجور بما فيها اجور العمالة الاجنبية وبالتالى على مستوى تحويلاتها كما يرفع ايضاً من الطلب على العمالة فترتفع اعدادها ومن ثم تحويلاتها وهناك جملة محددات تمثل المخاطر المؤثرة على مستوى ومعدل التحويلات منها[2]:

- درجة الاستقرار السياسي.
- سيادة حكم القانون.
- الصراع الداخلي والخارجي.

---

[1] – تقارير بنك السودان المركزية إعداد مختلفة.

[2] – تقارير بنك السودان المركزية إعداد مختلفة.

جدول رقم (1/3): ميزان المدفوعات فى الفترة من 2002-2012

السنة	الحساب الجاري	الميزان التجاري	حساب التحويلات والدخل والخدمات	الحساب المالي والرأسمالي	العجز فى الحساب الجاري والرأسمالي	الاخطاء والمحزوفات	الارصدة الاحتياطية من العملات القابلة للتحويل
2002	975.56	-344.72	-628.84	-841.45	-132.11	-432.14	-300.03
2003	-522.35	-108.99	-413.36	-1.389.93	867.56	-445.02	-422.56
2004	818.23	191.57	(1.009.80)	1.353.88	535.65	194.53	730.18
2005	(2.767.95)	(1.121.71)	(1.646.24)	2.880.82	112.87	714.61	827.48
2006	(4.919.4)	(1.448.1)	(3.471.3)	4.611.0	(38.4)	99.4	208.6
2007	(3.268.1)	1.156.8	(4.424.9)	2.925.0	(343.1)	61.1	282.0
2008	(1.575.7)	3.441.1	(5.016.8)	1.218.5	(357.2)	378.3	(21.1)
2009	(2.177.4)	(270.9)	(1.906.5)	3.116.9	939.5	(1.441.5)	502.2
2010	157.2	2.564.9	(2.407.7)	661.1	818.3	(872.5)	54.2
2011	143.2	1.528.1	(1.384.9)	947.5	1.079.7	(1.736.2)	644.5
2012	(6.563.3)	(4.970.4)	(1.593.0)	4.252.7	(2.310.6)	2.310.2	0.4

المصدر: بنك السودان المركزي (تقارير مختلفة)

العلامة داخل الاقواس تعني زيادة القيمة:

(فوب) لا تتضمن تكلفة النقل والتأمين

يتضح من الجدول (1/3) تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز قدره 300.03 مليون دولار فى عام 2002 و**422.56**-في عام 2003 إلى فائض قدره 730.18 مليون دولار فى عام 2004 اما فى العام 2005 فقد حقق الموقف الكلي لميزان المدفوعات فائضاً قدره مليون دولار**827.48**، والذى نتج عن زيادة الحساب الرأسمالي والمالي من مليون**1.353.88** دولار عام 2004 إلى مليون دولار**2.880.82** فى عام 2005 فى حين سجل الحساب الجاري عجزاً قدره**112.87**مليون دولار مقارنة بعجز قدره **535.65**مليون دولار فى عام 2004 مما نتج عنه إنخفاض الموقف الكلي لميزان المدفوعات لعام 2005 وقد تحول الموقف

الكلـــى للميـــزان الـــى عجـــز قـــدره 208.6 مليـــون دولار فـــى عـــام 2006 وقـــد انعكس ذلك ســلباً بــنفس القــدر علــى الاصــول الاحتياطيــة بالنقــد الاجنبــي (تــدفق) لدى البنك المركــزي يرجــع ذلــك الــى ارتفــاع العجــز فــى الحســاب الجــارى مــن 2,769.15 مليـــون دولار فـــى عـــام 2005 الـــى 4,919.4 مليـــون دولار فـــى عـــام 2006 بمعـــدل 56.7% بالاضـــافة الـــى مـــدفوعات غيـــر مبوبـــة بمبلـــغ 353.1 مليـــون دولار وزيـــادة فـــى الحســـاب الرأســـمالي والمـــالي مـــن مليـــون دولار**2.880.82**فـــى عـــام 2005 إلـــى 4,611.0 مليـــون دولار فـــى عـــام 2006 بمعـــدل 84.7% وقـــد ارتفـــع العجـــز فـــى الموقـــف الكلـــي للميزانيـــة مـــن 208.6 مليـــون دولار فـــى عـــام 2006 إلـــى 282.0 مليـــون دولار فـــى عـــام 2007 نتيجـــة لانخفـــاض الحســـاب الرأســـمالي والمـــالي مـــن 4,611.0 مليـــون دولار فـــى عام 2006 إلى 2,925.0 مليون دولار فى عام 2007 بمعدل 36.7%.

كمـــا انخفـــض العجـــز فـــى الحســـاب الجـــاري مـــن 4,919.4 مليـــون دولار فـــى عـــام 2006 إلـــى 3,286.1 مليـــون دولار فـــى عـــام 2007 بمعـــدل 33.6% وذلـــك لتحـــول الميـــزان التجـــاري مـــن عجـــز قـــدره 1,448.1 مليـــون دولار فـــى عام 2006 الى فائض قدره 1,156.8 مليون دولار عام 2007.

وقـــد تحـــول الموقـــف الكلـــي للميـــزان مـــن عجـــز بمبلـــغ 282.0 مليـــون دولار فـــى عـــام 2007 الـــى فـــائض بمبلـــغ 21.1 مليـــون دولار عـــام 2008 نتيجـــة لزيـــادة الفـــائض فـــى الميـــزان التجـــاري مـــن 1,156.8 مليـــون دولار فـــى عـــام 2007 إلـــى 3,441.1 مليـــون دولار فـــى عـــام 2008 بمعـــدل 197.75%، بـــالرغم مـــن الانخفـــاض فـــى الحســـاب المـــالي والرأســـمالي مـــن 2,925.0 مليـــون دولار فـــى عـــام 2007 الـــى مبلـــغ 1,218.5 مليـــون دولار فـــى عـــام 2008 وتحـــول الموقـــف الكلـــي للميـــزان مـــن فـــائض بمبلـــغ21.1 فـــى عـــام 2008 الـــى عجـــز بمبلـــغ 502.0 مليـــون دولار فـــى عـــام 2009 ويعـــزى ذلـــك لتحـــول الميـــزان التجـــاري مـــن فـــائض بمبلـــغ 270.9 مليـــون دولار فـــى عـــام 2009 بمعـــدل انخفـــاض 120.2% بـــالرغم مـــن انخفـــاض العجـــز فـــى حســـاب الخـــدمات والـــدخل والتحـــويلات بمعـــدل 35.9% وارتفـــاع الحســـاب المـــالي والرأســـمالي

بمعدل 282.7% وانخفض العجز في ميزان المدفوعات من 502.2 مليون دولار في عام 2009 الى 54.2 مليون دولار في عام 2010، وذلك للتحول الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ 2,177.4 مليون دولار في عام 2009 إلى فائض بمبلغ 157.2 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 111.7% نتيجة لتحول الميزان التجاري من عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار في عام 2009 إلى فائض بمبلغ 2,564.9 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 1046.8% على الرغم من ارتفاع العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل 21.1% وانخفاض التدفقات في الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 80.4% ويشير الموقف الكلي للميزان الى ارتفاع العجز من 54.2 مليون دولار في عام 2010 الى 644.5 مليون دولار في عام 2011 على الرغم من تحسن فائض الحساب المالي والرأسمالي من 661.1 مليون دولار عام 2010 إلى مليو**948.5**ن دولار في عام 2011 بمعدل 184.8% ويعزى ارتفاع العجز في الميزان الكلي الى تراجع الفائض في الحساب الجاري من 157.2 مليون دولار في عام 2010 إلى 143.2 مليون دولار في عام 2011 نتيجة لانخفاض الفائض من الميزان التجاري من 2,564.9 مليون دولار في عام 2010 إلى 1,528.1 في عام 2011 بمعدل 42.6% وارتفاع بند الاخطاء والمحذوفات (مدفوعات غير مبوبة) من 872.5 مليون دولار في عام 2010 الى 1,736.2 في عام 2011 ويشير الموقف الكلي للميزان الى انخفاض العجز من 644.5 مليون دولار في عام 2011 الى 0.4 مليون دولار في العام 2012 بمعدل 99.9%ويعزى ذلك الى تحسن موقف الحساب الرأسمالي بمبلغ 48.59 مليون دولار عام 2011 بمعدل 348.4%[1]. الى **4.252.7** مليون دولار فى عام 2012م.

[1]– المصدر بنك السودان المركزي (تقارير مختلفة).

جدول رقم (2/3): الميزان التجاري فى الفترة من 2002-2012

السنة	الصادرات فوب	الصادرات البترولية	الصادرات غير البترولية	الواردات فوب	الميزان التجاري	معدل التغير
2002	1949.11	1510.83	376.14	-2152.80	-344.72	%6.3
2003	2.542.7	2.047.47	494.47	2536.10	-108.99	%17.8
2004	3.777.75	3.100.46	677.29	(3.586.18)	(1.121.71)	%41.4
2005	4.824.28	4.187.36	636.92	(5.945.99)	(1.448.1)	%65.8
2006	5.656.6	5.087.2	569.4	(7.104.7)	(1.448.1)	%19.5
2007	8.879.2	8.418.5	460.7	(7.722.4)	1.156.8	%8.7
2008	11.670.5	11.094.1	576.4	(8.229.4)	3.441.1	%6.6
2009	8.257.7	7.236.8	616.9	(8.528.0)	(270.9)	%3.6
2010	11.404.3	9.695.2	.691	(8.839.4)	2.564.9	%3.7
2011	9.655.7	7.304.4	896.3	(8.127.6)	1.528.1	%8
2012	3.367.7	256.6	953.1	(8.338.0)	(4.970.7)	%2.6

المصدر: بنك السودان المركزي (تقارير مختلفة)

يتضح من الجدول رقم (2/3) إن الميزان التجاري سجل عجزاً قدره344.72 مليون دولار فى عام 2002 بلغت **108.99** عام 2003م وتحسن في عام 2004 ا**1.91.57** وقد ارتفع العجزفي الميزان التجاري من في**1.121.71** عام 2005 وواصل في العجز إلى 2006 حيث بلغ 1،448،1 وقد سجل الميزان التجاري فائضاً قدره 8،156،1 في عام2007 نتيجة لإرتفاع الصادرات البترولية إلى4185،8. بنسبة مساهمة 95% ويرجع ذلك للارتفاع في عائدات البترول الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية الأخرى وفي عام 2008 سجل الميزان التجاري عجراً قدره مليون**3.441.1**دولارمقارنةبفائض قدرة 8،156،1 مليون دولار فى عام 2007 وارتفع العجز في حساب الدخل والخدمات والتحويلات بسبب التوسع في عمليات الاستيراد من الخارج بالإضافة إلى زيادة حصص

التحويلات النقدية إلى الدول المرسلة والتي يمكن استثمارها في الداخل وقد تحول موقف الميزان التجاري من عجر بمبلغ **270.9** مليون دولار في عام 2009 إلى فائض بمبلغ **2.564.9** مليون دولار ي عام 2010 وفي عام 2011 انخفض الفائض في الميزان التجاري إلى 1،528،1 مليون دولار ووصل إلى عجزبمبلغ 4،970،4 مليون دولار في عام 2012م.

أثر تحويلات العمالة الاجنبية على الخدمات:

جدول رقم (3/3): نسبة تحويلات الأجانب من حساب الخدمات:

السنة	التحويلات	حساب الخدمات	النسبة%
2002	45220	-62884	%0.71
2003	51020	-41336	%1.23
2004	48540	100980	%0.48
2005	60969	164624	%0.37
2006	105278	34713	%3.033
2007	211269	44249	%4.77
2008	363387	50168	%7.24
2009	195190	19065	%10.2
2010	122439	24077	%5.085
2011	94089	13849	%6.79
2012	64389	15930	%4.041

المصدر: بنك السودان تقارير مختلفة

من الجدول رقم (3/3) يتضح إن تحويلات الاجانب بلغت 452.20 مليون دولار في عام 2002 بنسبة 0.71% وقد ارتفعت في العام 2003 إلى 510.20 ثم انخفضت في عام 2004 وارتفعت في عام 2005 وواصلت في الارتفاع الى ان بلغت 3,633.87 مليون دولار في عام 2008 بنسبة 7.24% وذلك بسبب اكمال العمل في المشاريع الاستراتيجية

مثل سد مروي وفى الفترة من 2009 إلى 2012 تناقصت التحويلات بصورة ملحوظة بنسبة 4.041% ويعزى هذا التناقص الى انخفاض ارباح الشركات الاجنبية العاملة فى مجال البترول والتى قامت بتحويل معظم عملياتها لدولة جنوب السودان بسبب فقدان الشمال لموارد النفط اثر انفصال الجنوب فى يوليو 2011 وانخفاض شركات الاستثمارات الاجنبية بالسودان نتيجة الاوضاع الاجنبية فى البلاد مثل حرب هجليج. وهذه الارقام غير حقيقية لان هنالك اموال يتم تحويلها عبر القنوات غير الرسمية مما يصعب تحديد قيمتها وبالتالى تؤثر سلباً على الميزان وبهذا فإن تحويلات العمالة الاجنبية لها أثر سلبي على ميزان المدفوعات لأنها تشكل استنزافاً لاحتياطي البلاد من النقد الاجنبي وبالتالى تحدث عجزاً فى ميزان المدفوعات.

جدول رقم (4/3): تحويلات المغتربين الداخلة

السنة	قيمة المتحصلات
2002	1085.90
2003	1218.40
2004	1580.20
2005	1688.55
2006	1653.26
2007	2321.47
2008	3347.73
2009	2306.91
2010	2164.58
2011	1380.11
2012	10883.40

المصدر : بنك السودان المركزي قسم البحوث والاحصاء

من الجدول رقم (4/3)، بلغت تحويلات المغتربين 1085.90 مليون دولار فى عام 2002 واستمرت فى الارتفاع الى عام 2005 حيث بلغت 1,688.55 مليون دولار وانخفضت فى العام 2006 وارتفعت فى العام 2006 و2007 على التوالى وبدأت فى الانخفاض الى عام 2012 لأن

معظم المغتربين لايرسلون اموالهم عبر القنوات الرسمية والبعض منهم يرسل امواله فى شكل اجهزة كهربائية وذهب، وبالتالى الدولة لا تستطيع ان تستفيد من هذه الاموال بتوظيفها بالمشاريع التنموية لان معظم الأموال تحول عن طريق الاقارب مما يؤثر سلباً على الميزان وبالتالى تؤدي إلى عجز فى ميزان المدفوعات.

جدول(5/3): أثر العمالة الوافدة على حساب رأس المال:

البند/ الأعوام	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
التحركات فى الحساب الرأسمالي والمالي	841.45	1.389.93	1.353.88	2.427.22	4.611.0	2.925.0	1.218.5	3.116.9	661.1	948.5	4.252.7
استثمار مباشر صافي	713.18	1.349.19	1.511.07	2.304.63	3.534.1	2.425.6	2.600.5	1.816.2	2.063.7	598.8	2.465.4
حافظة استثمار صافي	14.78	35.25	19.94	11.09	(35.3)	30.0	(33.4)	19.5	6.1	(26.1)	1.0
استثمارات اخرى (صافي)	113.49	5.49	(177.13)	11.50	1.112.2	469.4	(1.348.7)	1.821.2	(1.408.7)	185.6	1.465.9
القروض الرسمية	-43.02	-100.30	(6.07)	10.37	100.2	435.6	152.0	572.3	(67.3)	142.5	(1.5)
السحوبات	44.75	84.93	213.20	(222.98)	(276.5)	592.4	436.9	764.7	570.8	605.6	389.4
السداد	44.75	84.93	213.20	222.35	276.7	(138.8)	(284.9)	(192.4)	(638.1)	(463.1)	(388.9)
تسهيلات تجارية صافي	22.40	5.27	(58.06)	676.71	724.9	305.5	495.1	581.8	(59.8)	259.9	1.557.8
صافي الاصول الخارجية للبنوك التجارية	128.02	-4.89	(28.99)	(173.85)	36.4	(64.8)	(242.7)	(416.9)	(328.1)	604.8	(60.9)

اصول بنك السودان المركزي والاخرى (غير احتياطية)	–	–	(10.17)	(293.14)	174.3	121.5	(104.9)	(72.9)	(232.3)		
صافى مديونية بنك السودان المركزي الخارجية (قصيرة الاجل)	64.18	119.79	(69.19)	(19.78)	156.4	(12.0)	246.4	18.4	(29.3)	(555.8)	
صافي الاصول الاجنبية (الاتفاقات الثنائية)	–	–	–	85.00	(80.0)	(532.5)	(1.894.6)	63.0)	(21.0)	30.0	(96.0)
الاتفاقات الثنائية	−2.05	−14.21	(4.71)	(3.81)	(3.04)	–	–	–	–	–	–
الحكومات الولائية	–	–	0.00	–	–	–	–	–	–	–	–
العجز اوالفائض فى الحساب الجاري المالي والرأسمالي	132.11	867.58	535.65	(341.93)	(308.4)	(343.1)	(357.2)	939.5	818.3	1.091.7	(2.310.6)

المصدر: بنك السودان المركزي (تقارير مختلفة)

ارتفعت التحركات في صافي الحساب الرأسمالي والمالي من 841.45 مليون دولار في عام 2002 إلى 1,389.93 مليون دولار في عام 2003م، وقد انخفضت التحركات في صافي الحساب الرأسمالي والمالي إنخفاضاً طفيفاً من 1,389.93 مليون دولار في عام 2003 إلى 1,353.88 مليون دولار في عام 2004 وقد ارتفعت التحركات في الحساب المالىوالرأسمالى من 1.353.88 مليون دولار في عام 2004 إلى 2,427.22 مليون دولار في عام 2005 وفى عام 2006 ارتفعت التدفقات الى 4,611.0 مليون دولار وفى عام 2007 انخفضت التدفقات الى 2,9225.0 مليون دولار نتيجة لانخفاض الاستثمار المباشر والاستثمارات الاخرى بمعدلات 31.4% و 57.4% على التوالى وكذلك فى عام 2008 انخفضت الى 1,218.5 مليون دولار وفى عام 2009 ارتفعت التدفقات الى 3,116.9 مليون دولار نتيجة لارتفاع تدفقاتالتسهيلات التجارية بمعدل 258.4% والاستثمار المباشر بمعدل 14.7% وفى عام 2010 انخفضت التدفقات فى الحساب المالى والرأسمالي الى 661.1 مليون دولار فى عام 2010 بمعدل 80.4% وذلك نتيجة لزيادة تدفقات الاصول الاجنبية للحكومة للخارج والبنوك التجارية وفى عام 2011 ارتفعت التحركات الى 948.5 مليون دولار وذلك نتيجة لانخفاض تدفقات الاصول الاجنبية للخارج من قبل الحكومة (ودائع حكومة الجنوب) وزيادة التزامات البنوك التجارية وفى عام 2012 ارتفعت الى 4,252.7 مليون دولار بمعدل 348.4% نتيجة لانخفاض تدفقات الاصول الاجنبية للخارج من قبل الحكومة (ودائع حكومة الجنوب) وارتفاع صافي الاصول الاجنبية للمصارف التجارية[1].

[1]– المصدر بنك السودان المركزي (تقارير مختلفة).

الفصل الرابع

مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات

الفصل الرابع

مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات

أولاً: مناقشة الفرضيات:

الفرضية الاولى:

توجد علاقة طردية بين تحويلات العمالة الاجنبية وميزان المدفوعات ثبتت صحة هذه الفرضية من خلال الجدول رقم (3.3) حيث ان العمالة الوافدة تمثل استنزافاً لموارد البلاد بتحويلاتها الخارجية وثبتت صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثالث حيث ان التحويلات تمثل استنزافاً لاحتياطي البلاد من النقد الاجنبي وتحد من مصادر التكوين الرأسمالي وتحويلات العمالة تُعد ثروة كبيرة تذهب للخارج يترتب عليها وجود اعداد كبيرة من العمالة وما يتبعه من ضغط علي خدمات الصحة والتعليم والامن كما يمكن استثمار هذه التحويلات في مشاريع انتاجية للمواطن وبالتالي تقلل نسبة استجلاب العمالة كما ثبتت صحة هذه الفرضية من خلال تقارير بنك السودان المركزي حيث اوضح ان حجم التحويلات في ارتفاع مستمر الي العام 2008 حيث بلغت 3.633.87 مليون دولار حيث بلغت نسبة التحويلات لحساب الخدمات 4.77 وواصلت في الارتفاع الي العام 2011 وانخفضت في عام 2012 حيث بلغت النسبة 4.041.

الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الميزان التجاري ميزان المدفوعات تثبت صحة هذه الفرضية من خلال الجدول رقم (2.3) حيث ارتفع العجز في صافي حساب الخدمات والدخل والتحويلات بسبب التوسع في عمليات الاستيراد من الخارج بالاضافة الي زيادة حصص التحويلات النقدية الي الدول المرسلة التي كان من الممكن استثمارها في الداخل هذا بالاضافة الي خروج مورد النفط من الصادرات اثر انفصال الجوب وما يتبعه من عمالة وافده لان بعض العمالة تتبع لشركات البترول كما ان عمليات الاستيراد تجاوزت طاقة التحويلات لتمويلها مما ادى الي عجز في الميزان التجاري.

الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حساب راس المال وميزان المدفوعات ثبتت صحة هذه الفرضية من خلال الجدول (5.3) حيث انخفضت التدفقات النقدية الي 2.225.0 مليون دولار في عام 2007 نتيجة لانخفاض الاستثمار المباشر والاستثمارات الاخرى بمعدلات 31.4% و 57.4% وفقاً لبيانات الجدول وقد انخفضت التدفقات في الحساب، وذلك لزيادة تدفقات الاصول الاجنبية للحكومة ودائع حكومة الجنوب للخارج والبنوك التجارية والسبب الرئيسي في هذا هو انفصال دولة الجنوب ونقل بعض الشركات الاجنبية استثماراتها لدولة الجنووب وما تبعه من انخفاض الضغط على خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والامن.

ثانياً: النتائج:

1/ تمثل التحويلات الاجنبية استنزافاً لاحتياطي البلاد من النقد الاجنبي.

2/ عدم استقرار سعر الصرف.

3/ التحويلات لا تتم عبر القنوات الرسمية.

4/ صرف الدولة على الخدمات يمنع الحكومات من توظيفه في مجالات اخرى تكون الفائدة فيها أكبر.

5/ ارتفاع الرسوم المفروضة على على التحويلات دفعت الاجنبي للبحث عن وسائل اقل تكلفة.

6/ عدم توفير الضمانات اللازمة لحماية التحويلات من مخاطر المصادرة.

ثالثاً: التوصيات:

1/ وضع ضوابط مشددة على الاموال التي يتم تحويلها للخارج.

2/ المحافظة على استقرار سعر الصرف وتخفيض الفرق بين السعر الرسمي والموازي.

3/اعطاء حوافز تشجيعية مثل الاعفاء الجمركي لتتم التحويلات عبر القنوات الرسمية.

4/ تقنين الصرف على الخدمات واستثمار بعض الاموال في مشاريع تنموية.

5/ تخفيض الرسوم المفروضة على التحويلات.

6/ توفير الضمانات اللازمة لحماية التحويلات من مخاطر المصادر.

قائمة المراجع والمصادر:

1. ابراهيم سعد الدين ومحمد عبد الفضيل، 1991م، انتقال العمالة العربي "المشاكل والآثار والسياسات"، ط3 بيروت.
2. احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي وآخرون، 2008م. مجلس التعاون لدول الخليج العربي قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، ط1 بيروت مركز دراسات الودة العربية.
3. باقر سلمان التنجار ، الهجرة للثروة والعمالة المهاجرة فى الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
4. حمد عبد العظيم ، 1986م، السياسات المالية والنقدية فى الميزان، الطبعة الاولى، مكتبة لنهضة المصرية.
5. خالد سر الختم وآخرون، العمالة الاجنبية فى السودان جمهاز تنظيم شئون العاملين بالخارج مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، 2011م .
6. رونالد ابرنبرج – روبرت سميث ، تعريب د.فريد طاهر بشير اقتصاديات العمل، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ لنشر.
7. عبد العظيم سليمان المهل ، 2007م، أسس علم الاقتصاد ط3، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
8. عبد اللطيف محمد سعيد ، اثر العمالة الاجنبية على مستقبل السودان، 1998م.
9. محمد العوض جلال الدين ، 1985م، سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية، بعض سمات الهجرة الوافدة والاستخدام فى البلدان العربية الخليجية الكويت.
10. محمد العوض جلال الدين ومحمد يوسف أحمد المصطفى، 1979م، الهجرة الوافدة الى الهجرةالداخلية الى السودان، جامعة الخرطوم.

11. محمد لبيب شقير، 1986م، الوحدة الاقتصادية العربية وتوقعاتها الجزء الثاني الطبعة الاولى.
12. محمد مروان السمان وآخرون، 1992م، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ، مكتبة دار الثقافة عمان.
13. مصطفى الفيلالي، 2006م، مجتمع العمل ط1، بيروت.
14. منى الطحاوي، 1984، اقتصاديات العمل، جامعة القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق.
15. نادر فرجاني، الهجرة الى النفط، ابعاد الهجرة للعمل فى البلدان النفطية وأثرها على التنمية فى الوطن العربي ، مكتبة جامعة امدرمان الإسلامية.
16. نعمة الله نجيب ابراهيم، 2007 –2009م، نظرية اقتصاد العمل مؤسسة شباب الجامعة ، جامعة الاسكندرية.

التقارير والمجلات:

- بنك السودان المركزي – تقارير مختلفة.
- سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية الكويت 25–28 تشرين الثاني نوفمبر 1985م، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل الادارة العامة للاستخدام والهجرة.
- اقتصادات الهجرة، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان بجهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، العدد السادس، يونيو/2012م الموافق: رجب/1433هـ.

الرسائل:

1- تقوى فضل المولى محجوب 2011م، اثر العمالة الاجنبية فى معدلات البطالة وميزان المدفوعات فى السودان، 2000-2011م.

2- صفاء عد اللطيف محمد البوني، 2010م، اثر العمالة الاجنبية على معدلات البطالة1999-2008م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة.

3- عبداللطيف محمد سعيد 2004م، اثر العنصر السكاني فى قوة الدولة، جامعة امدرمان الاسلامية رسالة ماجستير غير منشورة.

4- محمد احمد شهاب الدين ، 2008م، ضوابط استخدام العمالة الاجنبية فى السودان والسعودية 1997-2007م، جامعة الخرطوم رسالة ماجستير غير منشورة.

المواقع الالكترونية:

1. http://www.Sudaress.com/rayaam/55290
2. http//www.meshkat.net/node/12075
3. http//www.Romatalhadeg.com